وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرّة – بومرداس-

كليّة الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تسوية النزاعات

مذكرة معدّة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: التعاون الدولي

إعداد الطالبة:

- عصماني إيمان

إشراف الأستاذ:

- د. حجاج مراد

لجنة المناقشة		
د. عميري عبد الوهاب	رئيسا	جامعة بومرداس
د. حجاج مراد	مشرفا ومقررا	جامعةبومرداس
د. حمايدية أسماء	ممتحنا	جامعة بومرداس

السنة الجامعية 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني ووفقني على أداء هذا العمل

فلك الحمد ربي حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى.

على الأصل أمشي والأصل يدفعني أن أرد الفضل لأصحابه وأن أسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادوني ولو بكلمة طيبة.

أولاً بكل احترام وتقدير أقدم خالص التشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث **الأستاذ الدكتور مراد حجاج** الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة والتي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

و خالص التقدير اقدمه **لأعضاء لجنة المناقشة** لقبولهم مناقشة هذه الاطروحة.

و كذا الطاقم الاداري و العلمي والبيداغوجي الذي يسهر على تسهيل مهمتنا في الدراسة.

إلى كل من قدموا لي يد المساعدة

فلهم مني كل الشكر.

إيمان

الإهداء

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا **أمي الحبيبة** أطال الله في عمرها

إلى **أبي** أبقاه الله لي عونا وذخرا، الى سندي **إخوتي وأختي**.

إلى من أعانني في انجاز هذا العمل، **صديقاتي وزملائي**

إلى كل من يعطي لهذه الأمة أكثر مما يأخذ منها، إلى من على رباه وفي كُتَّابه ومدارسه وجامعاته.... تعلمت.... وبين أشجاره وسهوله وجباله كبرت

وطني الحبيب

إيمان

خطة

مقدمـــة

الفصل الأول: آليات التسوية الجماعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

المبحث الأول: نشأة المنظمة وأهدافها.

- المطلب الأول: الخلفية التاريخية والنشأة المؤسساتية للمنظمة.
- المطلب الثاني: أهداف ومبادئ المنظمة.
- المطلب الثالث: الهيكل المؤسسي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واختصاصاته.

المبحث الثاني: آليات إدارة النزاعات وحفظ الأمن والسلام في غرب افريقيا.

- المطلب الأول: نظام الأمن الجماعي
- المطلب الثاني: آليات التعاون الأمني في إطار الإيكواس
- المطلب الثالث: قوات الجماعة الاقتصادية لمراقبة اطلاق النار

الفصل الثاني: تكييف آليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إدارة النزاع الإيفواري

المبحث الأول: النزاع في ساحل العاج: الإيطار الكرونولوجي والأسباب.

- المطلب الأول: جيوبوليتيك كوت ديفوار (مدخل عام).
- المطلب الثاني: نشأة النزاع بين تداول السلطة والأزمات السياسية.
- المطلب الثالث: أسباب النزاع في كوت ديفوار.

المبحث الثاني: تدخل منظمة الإيكواس في النزاع الإيفواري.

- المطلب الأول: مشروعية تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في النزاع الإيفواري.
- المطلب الثاني: جهود وأدوات منظمة الإكواس لتسوية النزاع في كوت ديفوار.
- المطلب الثالث: تقييم العملية وأهم العقبات.

الخاتمة

مقدمة

أدت نهاية الحرب الباردة ودخول العلاقات الدولية مرحلة النظام الدولي الجديد، إلى تغير نوعي في نمط الصراعات الدولية والنزاعات المسلحة، ففي مقابل انحسار النزاعات المسلحة الدولية، شهدت هذه المرحلة بروز العديد من الصراعات الداخلية التي تطورت بسرعة في مجملها إلى نزاعات مسلحة غير دولية خلفت من الخسائر المادية والبشرية ما يوازي أو يفوق ما تخلفه النزاعات المسلحة الدولية، علاوة على تفاقم المظاهر الأخرى المهددة للاستقرار العالمي وفي مقدمتها الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والهجرة غير المنظمة والقمع السياسي والاضطهاد العرقي والديني، وللحد من مظاهر عدم الاستقرار تلك، بدأ المجتمع الدولي يفكر مجددا في تجديد وتكييف الآليات القانونية والسياسية الكفيلة بمنع وصول الصراعات الدولية وغير الدولية إلى مرحلة النزاع المسلح، وبالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، على اعتبار أن المنع الوقائي للصراعات يشكل وضعا حاسما لتحقيق الأمن العالمي.

وتعتبر مشكلة النزاعات و تسويتها من بين اكبر و اخطر المشاكل التي تعيشها قارة إفريقيا والتحديات التي تواجه بنائها، كما أن عدم تسوية هذه المشكلة يعد واحد من ابرز الأسباب التي أدت إلى إنشاء جهازٌ مسؤول عن تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي وهو مجلس السلم والأمن الذي يعتبر آلية لحفظ السلم والأمن في إفريقيا، وهو مشابه إلى حد ما لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، حيث يسعى إلى تعزيز مهامه في صيانة السلم والأمن في مناطق اختصاصه باعتبارها آلية من آليات منظمة الاتحاد الإفريقي، كما أن الحاجة إلى المنظمات الإقليمية لحل وتسوية الصراعات في أقاليمها، اصبح ضرورة ملحة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ذلك أن قرب هذه المنظمات من منطقة الصراعات، وفهمها لتفاعلاتها، يجعلها أقدر على تبيّن أسباب هذه الصراعات، وسبل علاجها، بالإضافة إلى توافر المصلحة لديها في حل هذه الصراعات، وعدم السماح بانتشارها.

تُعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الاكواس" إحدى هذه المنظمات التي أُنشئت في عام 1975 كمنظمةٍ إقليمية فرعية دون إقليمية لدفع التكامل الاقتصادي لدولها الأعضاء الخمس عشرة، إلا أنها تحولت، وبشكلٍ تدريجي، وتحت ضغط الحوادث السياسية إلى منظمةٍ مسؤولةٍ عن إيجاد الحلول للصراعات المسلحة، وغيرها من الأزمات السياسية في فضائها الإقليمي، وتعالج هذه المذكرة في آليات الاكواس لحل الصراعات التي تدور في إقليمها، والبنى المؤسسية التي أنشأتها لهذا الغرض، والصعوبات التي تواجهها في إنجاز تفويضاتها ولاياتها، كما تحلِّل تدخلها لحل الصراع في كوديفوار وتقيم انتهاء مدى نجاح جهودها في حل الصراع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كألية إقليمية فرعية لتسوية النزاعات في غرب افريقيا، حيث تعتبر مشكلة تسوية النزاعات من أكبر وأخطر المشاكل التي تعيشها القارة، وهذا ما أدى إلى إنشاء جهاز مسؤول على حفظ السلم والأمن في غرب إفريقيا، حيث تعتبر الاكواس من أهم المنظمات الإقليمية الفرعية والجماعات الاقتصادية المعترف بها في أفريقيا خبرةً وقدرةً في التعامل مع النزاعات داخل الدول وما بين الدول الأعضاء فيها، والتعرف على ما تملكه من اتفاقات وآليات وبنى مؤسسية في إطار منع الصراع وإدارته وحله، وذلك من خال التعرض لنموذج من النزاعات التي تدخلت فيها لحلها وتسويتها وهو كوديفوار .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- فهم الآليات القانونية والسياسية الكفيلة بمنع وصول الصراعات الدولية إلى مرحلة النزاع المسلح.
- تبرير آليات عمل منظمة الاكواس.
- التعرف على مقاربة الاكواس في تسوية النزاعات.
- تحليل أهم التدابير الوقائية التي استخدمتها منظمة الاكواس للمساهمة في السلم والأمن في كوديفوار.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول مدى فاعلية الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا في حل النزاعات وتسويتها في نطاق إقليم غرب أفريقيا عامة وفي النزاع الايفواري بشكل خاص، وذلك من خلال ما هو متاح لها من صلاحيات وإمكانيات، وما تواجهه من معوقات وتحدِّيات على أرض الواقع، ومنه يمكن طرح التساؤل البحثي التالي:

← **ما مدى فاعلية دور الجماعة الاقتصادية في حل النزاع في كوديفوار؟**

- تندرج تحت هذه الإشكالية جملة التساؤلات الفرعية:

1- كيف يمكن فهم منطق تسوية النزاعات من خلال آليات الاكواس ؟

2- كيف يمكن تفسير العلاقة الترابطية بين الاكواس ومجلس الأمن الدولي؟

3- ماهي إستراتيجية الاكواس في احتواء النزاع في كوديفوار؟

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود للدراسة في:

- **الإطار الزمني:** تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية المحددة بعد 2002، حيث يمثل هذا التاريخ إحالة ملف النزاع الايفواري في منظمة الاكواس، وهو الهيئة المكلفة بحفظ السلم والأمن في غرب إفريقيا وتنتهي سنة 2021 وهو سنة التخرج.
- **الإطار المكاني:** إطار الدراسة المكاني مرتبط بالحيز المكاني لدول غرب افريقيا، مع التركيز على بلدان منظمة الاكواس وحالة الدراسة (كوديفوار) من خلال دراسة تقييمية لهذه الحالة.

فرضية الدراسة:

ساهم التحول المفاهيمي والنظري الذي عرفته الدبلوماسية الوقائية بعد نهاية الحرب الباردة بشكل كبير في تطوير آليات وإيجاد مؤسسات جديدة لتسوية النزاعات.

- تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1- هناك علاقة بين فعالية المنظمات الاقليمية وتسوية النزاعات الدولية.

2- ان امنظمة الاكواس إلى البنى المؤسسية والآليات الناجعة تراجعت قدرتها على حل النزاع وتسويته.

3- نجاح منظمة الاكواس في تحقيق استقلاليته عن هيمنة مجلس الأمن الأممي مرهون بمدى نجاحها في تسوية النزاعات في إفريقيا.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وتتمثل في:

أ- أسباب ذاتية:

تنحصر الدوافع أو الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع في:

1- فضولي العلمي الذي يجذبني عادة نحو مثل هذه الدراسات التي تعنى بالقارة الإفريقية التي انتمى لها، و كذا دراسة المؤسسات الدولية والإقليمية الفاعلة في مجال حفظ السلم والامن.

2- وكذلك حرصي على فهم الأدوار والمهام الجديدة للمنظمات الدولية فيما يخص تسوية النزاعات.

3- من اجل التخصص بشكل أكبر في دراسات المنظمات الدولية والإقليمية، بما يتماشى وطموحاتي العلمية والشخصية.

ب - أسباب موضوعية:

في ظل التحولات والتغيرات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، واهتمام الباحثين والمنظرين بهذا المجال أي البحث عن مدى إمكانية تحقيق السلم والأمن الدوليين عبر المنظمات الإقليمية الفرعية.

تسليط الضوء على طريقة عمل المنظمات الإقليمية وخاصة في إفريقيا وتعاملها مع النزاعات فيها

أدبيات الدراسة:

لدينا مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع بطريقة مغايرة أهمها:

1. قامت الباحثة كلثوم سليماني بتقدم دراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي حول «الاكواس وتسوية النزاعات في غرب افريقيا للسنة الجامعية ، عاجلت مشكلة معرفة آليات المنظمة لتسوية النزاعات، ومدى تمكن الدول الإفريقية من تسوية نزاعاتها عبر هذه الآليات، كانت التساؤلات واضحة والفرضيات مصاغة بشكل جيد انعكست في استنتجاتها الختامية، لكن الباحثة صممت الدراسة بوجود العديد من المناهج دون الإطار النظري والإطار المفاهيمي.

2. الباحث محمد بوعزيز قدم دراسة حول دور المنظمات الإقليمية في افريقيا في حل النزاعات وتسويتها ، طرح تساؤل آخر حول امتلاك المنظمات للخبرة والإمكانيات المادية لإنجاز مهامه على الصورة المطلوبة، وكذا الفرضيات التي كانت مصاغة بشكل جيد ما ساعد على التسلسل المنطقي للأفكار، وانعكس إيجابا في الاستنتاجات.

3. قام الباحث جميل طالب بتقديم دراسة تحت عنوان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بين نصوص الميثاق وأجندة السلام، قدم فيها مبحثين الأول يتضمن آلية تسوية النزاعات منها الأساليب

الدبلوماسية والقضائية، والمبحث الثاني قدم فيه أجندة السلام من طرف الأمين العام للمنظمة، وطرح تساؤل حول ماهية الوسيلة المثلى للحد من النزاعات وتطويقها.

4. قدم الباحثة مدلل كوثر، دراسة لماجستير، تخصص قانون دولي عام تحت عنوان إدارة الازمات في افريقيا كآلية حفظ السلم والأمن الدوليين، جامعة بسكرة، فيما يخص الفصل الأول تطرقت إلى حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أما الفصل الثاني قدم فيه آليات حفظ السلم والأمن الدوليين.

مفاهيم الدراسة:

أ- **مفهوم الإقليمية:** سيطرة إرادة على إرادة أخرى بحيث تندمج الإرادة الأولى في الثانية، كذلك يعني سيطرة الدول(ا) على الدول (ب) ، وتوجيه قراراتها السياسية والاقتصادية في اتجاه مصالحها الشخصية وتكون أداة ضغط عليها.

ب- مفهوم الأمن الجماعي: هي اعتماد الطرف (أ) على الطرف (ب) في مجالات معينة وتحكم هذه التبعية مجموعة العوامل الاقتصادية، الأمنية، الثقافية.

ج- التدخل الاقليمي: يعكس التّدخل الاقليمي بشكلٍ عام علاقات القوة بين الدول، ويوضح من هم الفاعلين الدوليين على الساحة الاقليمية، ونقصد بالتدخل في هذه الدراسة تدخل المنظمات الإقليمية في الدول التي تشهد نزاعات بهدف تسويتها.

المناهج المستعملة:

من حيث المنهجية المستعملة في هذه الدراسة فان طبيعة الموضوع تفرض اللجوء إلى عدة مناهج تحليل من اجل الإلمام بالعناصر التي لها علاقة بموضوع الدراسة، لمحاولة تفكيك عناصر الإشكالية وتتبع خطوات كل مرحلة من مراحلها ولعل أهمه هذه المناهج:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة، متعلقة بظاهرة أو موقفا أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقيقة جديدة أو التأكد من صحة حقائق قديمة وأثارها والعلاقات المنبثقة عنها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها،

في هذا الصدد تم استعمال هذا المنهج في دراستنا بهدف جمع شرح الوقائع التي تتعلق بطبيعة موضوعنا، من خلال تحليل أبرز النقاط الرئيسية لدراستنا.

- **منهج دراسة الحالة: The case study method** حيث يلجا الباحث لهذا المنهج لمعالجة ظاهرة باعتبارها حالة واحدة ومختلفة عن غيرها، ويدرسها بتمعن ويركز على أهم العوامل المؤثرة في تلك الحالة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة، واستعمل هذا المنهج في هذه الدراسة للتركيز على كوديفوار المعنية بموضوع النزاعات.
- **المنهج المقارن:Compartive Approach** تستدعي هذه الدراسة مقارنة لتدخل الاكواس في النزاع الايفواري، كما يركز المنهج على مقارنة تدخل القوى العالمية التي تؤدي إلى تقوية أو إضعاف وظائف المنظمة.

المقاربات:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المقاربات هي كالآتي:

- **المقاربة الواقعية:**

تندرج المقاربة الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية، وتقوم هذه المقاربة على أساس أنّ النزاعات تشكل هاجس أساسي للدولة التي تسعى دائمًا لحلها، وترتكز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى في ظل غياب سلطة مركزية في العلاقات الدولية، فهي تختزل مفهوم الأمن في المجال العسكري فقط، حيث اعتبروا الأمن كجزئية اشتقت وارتبطت بالقوة.

- **المقاربة اللبرالية المؤسساتية للأمن:**

الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي هو المنظور الذي تنادي به الليبرالية كبديل للمنظور الواقعي الذي يركز على الأمن العسكري، وتبرز هذه المقاربة دور وأهمية المنظمات الدولية في التقليل من حدّة النزاعات والحروب الدولية، فالمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية تلعب دورًا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وتعزز هذا الطرح خاصة مع نجاح بعض المؤسسات في تطوير نظم أمنية مستقرة.

- **مدخل الأمن الإقليمي:**

أحدثت هذه المقاربة ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية، إذ يرجع الفضل **لمدرسة كوبنهاجن** وللمنظر **باري بوزان Barry Buzan** الذي تناول بالدراسة الأمن الإقليمي في العالم من حيث أنواعه

وطرق تفاعل دوله داخل النظام الإقليمي من جهة ومع الأطراف الدولية الخارجية من جهة أخرى، فبعض المناطق لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن المناطق الأخرى ولكن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة بكل منطقة ،والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، وما زاد من أهمية اعتماد هذا المدخل كأداة تحليل سياسية ،حدوث مستجدات أنقصت من التمحور الحاصل في المستوى الدولي بقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية.

- **إقتراب الدور :**

يهتم هذا الاقتراب بدراسة سلوك الدول والمؤسسات بوصفها "أدوارا سياسية"، تقوم بها في المسرح السياسي الدوليّ، وتوجّهها صور متشكّلة في ذهنيّة النخب وصنّاع القرار، كما أنّ تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحدّدات الموجّهة لهذه النخب، وعلى رأسها، العوامل التالية: هويّة هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها، وخصائصها القوميّة من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجيّ.

لذلك تختلف أدوار الدول والمؤسسات الدولية في المسرح السياسيّ العالميّ، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، وتناط مهمّة تشكيل الدور في مواقف وسلوكيات سياسيّة إلى صناع القرار في السياسة الخارجيّة للدول، حيث تساعد جملة المحدّدات المتوفّرة لدى هذه النخب في بناء الدور، وهو ما تبين في هذه الدراسة من خلال دور الاكواس في وكوديفوار.

هندسة الدراسة:

تقتضي هذه الدراسة معالجتها في: مقدمة وفصلين وخاتمة.

مقدمة: تحوي تمهيدا لموضوع البحث، ثم التعريف بالمشكلة البحثية وفرضيات الدراسة ثم المنهجية المستعملة في الدراسة.

الفصل الأول المعنون بـ: آليات التسوية الجماعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، حيث قسم الفصل الى مبحثين، وذلك بدراسة نشأة المنظمة وأهدافها، ودراسة الخلفية التاريخية والنشأة

المؤسساتية، كما يتم التطرق الى أهداف ومبادئ المنظمة وكذا الهيكل المؤسسي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واختصاصاته.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: تكييف آليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في إدارة النزاع الإيفواري، قسم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول المبحث الأول: النزاع في ساحل العاج: الإيطار الكرونولوجي والأسباب، ثم جيوبوليتيك كوت ديفوار وكذا نشأة النزاع بين تداول السلطة والأزمات السياسية، ثم أسباب النزاع في كوت ديفوار، اما المبحث الثاني فتم دراسة تدخل منظمة الإيكواس في النزاع الإيفواري، وحللنا فيهمشروعية تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في النزاع الإيفواري، وكذا جهود وأدوات منظمة الإكواس لتسوية النزاع في كوت ديفوار، وختمنا الفصل بتقييم العملية وأهم العقبات التي واجهت المنظمة.

وأما الخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الفصل الأول: آليات التسوية الجماعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

تمهيد:

إن الأوضاع السياسية المتدهورة التي عرفتها منطقة غرب افريقيا انتهاء الحرب الباردة ونهاية القطبية الثنائية، خلق في المنطقة اضطرابا وحالة لا استقرار في جميع الميادين السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية...الخ.

حيث تراجع الاهتمام الدولي (الأمم المتحدة) بصفة عامة، وعدم قدرة قوة القارية (الاتحاد الافريقي) بصفة خاصة، في بسط السيطرة وإحلال السلام، ما ساهم في ظهور المنظمات الفرعية الإقليمية التي سعت إلى تحقيق الأمن "الذاتي ....." من خلال مقاربة منع وإدارة النزاعات، ويكمن الدور الذي جسدته المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإكواس) من خلال التدخلات التي قامت بها لإحلال السلام في المنطقة، وفق منهج سياسي- أمني في إطار ما يعرف بإرادة النزاع الجماعي ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى نشأة المنظمة وإطارها المؤسساتي والآليات المعتمدة في تسوية الصراعات في إطارها الجغرافي.

المبحث الأول: نشأة المنظمة وأهدافها

في بيئة مليئة بالتهديدات الأمنية ومخلفات الاستعمار، بين دويلات تعاني كل أسباب الفشل الدولاتي ومظاهر الفقر والتخلف في نطاق الغرب الافريقي، أريد لهذه المجموعة أن تظهر وتجمع ذلك الشتات في محاولة إقليمية نحو التكامل وبناء هياكل سياسية، اقتصادية، بشرية واستراتيجية هامة، حاولت مجموعة من الدول المتمركزة في المنطقة الغربية للقارة الإفريقية، عبر عقود من الزمن من توحيد جهودها عبر تكتل إقليمي لعل وعسى أن تتمكن من الخروج من الأزمات الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعروف باختصار بمنظمة الإيكوس[1].

❖ المطلب الأول: الخلفية التاريخية والنشأة المؤسساتية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

تعود المبادرات الأولى الداعية إلى تشكيل مجتمعات تكاملية في غرب افريقيا إلى الرئيس غانا "كواسي نكروما" ورئيس جمهورية غينيا "أحمد سيكوتوريه" مباشرة بعد الاستقلال، حيث قاما بالتوقيع في أبريل 1959 على "إعلان كوناكري" أين يحثون دولهم على تعزيز الاتحاد فيما بينهم، ومع ذلك لم ينجح هذا الإتحاد ولم يجسد في أرض الواقع نتيجة إلى الاختلافات في الرؤية السياسية للزعيمين والبنية الاقتصادية للبلدين، وفي نفس الفترة تقريبا، بدأت أربع دول هي (داهومي[2*] "البينين حاليا"، السودان، فولتا العليا[**] "بوركينافاسو" والسنغال) في إنشاء اتحاد مالي الذي جمع في النهاية والسنغال والسودان فقط، وسرعان ما إن حل سنة 1960.[3]

بالإضافة إلى ذلك تم انشاء في نفس السنة 1959 ما سمي بالاتحاد الجمركي لغرب افريقيا المعروف باختصار ب UDAO بين ستة دول فرانكفونية هي (ساحل العاج، السنغال، موريتانيا، البنين، مالي، بوركينافاسو) وكان الهدف الرئيسي من إنشائه الحفاظ على الروابط القائمة بين هذه الدول.

---

* الإيكوس: هوتكتل إقليمي يعرف باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعروف باختصار ب:[1]
Economic Community of west Africa, (ECOWA) باللغة الإنجليزية:
باللغة الفرنسية: Communaute économiques des états de l'Afrique de l'ouest (CEDEAO)

[2] *جمهورية داهومي هوالإسم الرسمي الذي يطلق على دولة البنين خلال فترة الاحتلال الفرنسي بين 1958 و1960.

[**] فولتا العليا هوالإسم الرسمي الذي كان يطلق على بوركينا فاسوفي الفترة الممتدة بين 1958-1984.

[3] Nations unis, bureau sous régional de l'afrique de l'ouest, commission économique pour l'afrique – evaluation des proprés realisés l'intégration régional de la CEDEAO, Mai, 2015, p37.

كما كان هناك دعوة أخرى إلى إنشاء منظمة إقليمية في المنطقة الغربية لافريقيا سنة 1964 والتي داع إليها آنذاك الرئيس الليبيري "ويليام توبمان" حيث قام بدعوة زعماء دول المنطقة إلى إنشاء ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة لدول غرب افريقيا، عندها مع ممثلون كل من دولة ساحل العاج وغينيا وسيراليون لبحث إمكانية تنفيذ هذا المقترح ولكن لسبب التنافس الحاصل بين الدول المنتمية إلى الفلك الفرنسي (الفرانكفونية) والدول الأنجلوفونية داخل المنطقة شكل عقبة رئيسية في تجسيد هذه التجربة التكاملية على أرض الواقع[1].

ولقد حاولت دول الاتحاد (أي الدول المنتمية إلى الاتحاد الجمركي لغرب افريقيا) التغلب على هذه العقبات، خاصة بعد شكوى الدول الحبيسة به (مالي، بوركينافاسو) من استغلال الدول الساحلية لها، مما دفع الدول الأعضاء لضرورة البحث عن أسس جديدة لعملهما المشترك ما أسفر في ماي 1967 عنه إقامة الاتحاد الجمركي لدول غرب افريقيا المعروف باختصار باسم:

Union des pays de l'afrique de l'ouest (UDCAO)

والذي ضم إضافة لدول (UDAO) كلا من التوغو ونيجيريا، إلا أن النجاحات المحققة كانت محدودة سبب تطبيق كل دولة سياسة جمركية مستقلة عن الأخرى الأمر الذي بدأ كمؤشر على فشل الاتحاد، وكان ذلك دافعا للبحث عن إقامة اتحاد جديد[2].

وبالفعل تم الإعلان في 11 مارس 1972 عن انتهاء عمل الاتحاد (UDAO) واستبداله بمنظمة جديدة سميت بالجماعة الاقتصادية لافريقيا الغربية

Communauté économique de l'afrique de l'ouest

والتي عرفت باختصار CEAO وتم توقيع الاتفاق المبدئي لها بمدينة بماكو عاصمة مالي في 3 جويلية 1973 وظهرت في شكلها النهائي بعد توقيع معاهدة أبيدجان عاصمة ساحل العاج في جانفي 1974 التي ضمت الدول الفرانكفونية التسعة في الإقليم[3].

ولكن كل هذه التجارب فشلت لعدة أسباب منها:

---

[1] – سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا– انموذج منظمة الاكواس في ليبيريا وكوت ديفوار، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011–2011)، ص30.

[2] – بدر حسن شافعي، **تسوية الصراعات في افريقيا– نموذج الإكواس–**، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009)، ص67.

[3] – Essier ABEL ESSIEN, les 20 and de la réversion du traite et les 40 and de la Communauté Economique des etats de l'afrique de l'ouest (CEDEAO). Un rapport sur l'intergration en Afrique de l'ouest, compredre l'integration régionale en Afrique de l'ouest, une et comperative, (université bonn n17,2014, p.p 12–13.

- ارتباط دول الإقليم خاصة الدول الفرانكفونية بالدول المستعمرة.
- غياب الإرادة السياسية، الأمر الذي يجعل من الصعب تحقيق التكامل الاقتصادي.
- عدم الاستقرار السياسي، وهو شرط مهم لتحقيق التكامل الاقتصادي.

رغم كل هذه العقبات السابقة التي حالت دون تحقيق تكامل اقتصادي تحقيقي في منطقة غرب افريقيا، إلا أن ذلك لم يؤثر سلبا على المجهودات التي اطلقتها الدبلوماسية النيجيرية فيما بعد والتي قامت بتشكيل اتحاد مع دولة التوجو وتشكيل لجنة من الخبراء على المستوى الإقليمي سنة 1972م، لغرض وضع المقترحات اللازمة لإتمام العملية التكاملية، أين يتم تحضير مسودة معاهدة الجماعة وفي ديسمبر سنة 1973م، تم تبني المبادئ العامة لإنشائها في اجتماع عقده وزراء الإقليم لدى (عاصمة التوجو) وتلاه فيما بعد اجتماع في أكرا (عاصمة غانا) في شهر فيفري 1974م، ثم منروفيا (عاصمة ليبيريا) في جانفي 1975م، وقد انتهت هذه الاجتماعات بصياغة معاهدة انشاء الجماعة والتي تم توقيعها في لاجوس (عاصمة النيجر) سنة 28-05-1975[1].

وعليه فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعروفة اختصارا باسم (الإيكواس) تأسست رسميا سنة 1975 في 28 ماي إثر معاهدة في لايجوس نيجيريا، تضم المعاهدة التأسيسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا 14 فصلا مقسما إلى 65 مادة والتي عدلت في كوتونو عاصمة ليبيريا 1993م، وتعتبر هذه الجماعة بمثابة الآلية المؤسساتية لدعم جهود البنين، بوركينافاسو، جمهورية الرأس الأخضر، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية غامبيا، غينيا، غانا، بيساو، جمهورية ليبيريا، مالي، جمهورية النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، التوجو بعد انسحاب موريتانيا عام 2000[2].

وكانت معاهدة لايجوس المنشأة للجماعة اقتصرت على السياسات الاقتصادية فقط، لكن الأحداث السياسية اللاحقة أدت إلى مراجعة المعاهدة المنشأة وتوسع نطاقها وصلاحيتها وهذا بتعديل المعاهدة المسماة بالمعاهدة المنقحة سنة 1993م[3].

[1] – بدر حسن الشافعي، **المرجع السابق**، ص73.

[2] – محمود نتاري، الإكواس... مابين الهواجس الأمنية... ورهان التنمية الاقتصادية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 18، جانفي 2018، ص248.

[3] – **المرجع نفسه**، ص250.

الشكل رقم (01) خريطة توضّح الموقع الجغرافي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا(الإيكواس)

المصدر:

festus kofi aubyn¸" managing complex political dilemmas in west africa: ecowas and the 2012 crisis in guinea bissau" jornal of conflict trends¸ issues 4¸ 2013 p 26

فالجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS، من التجمعات والنقدية المالية، تهدف إلى إزالة كافة العوائق عن طريق تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل والتملك ونقل السلع والبضائع ذات المنشأ الوطني وتشجيع التجارة الخارجية، عن طريق تنفيط سياسات استثمارية، وزيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية، وتنسيق النظم التعليمية[1]، فهي تعتبر من بين أهم المجموعات الفرعية في القارة الافريقية خاصة من حيث عدد السكان الذي يمثل 28% من مجموع سكان القارة، وذلك راجع لوجود أكبر دولة من حيث السكان بها وهي نيجيريا، تحتل المركز الرابع من حيث الوزن النسبي للإنتاج المحلي بين المنظمات الافريقية العديدة، وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة القلب بمساهمتها منه ب 50%، واتخذت منظمة الإيكواس من مدخل المشروعات المشتركة سبيلا لتحقيق التنمية بين أعضائه، ويمثل هذه التجمع نموذجا للمنظمات النوعية الهادفة لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي، حيث عرف ب"تجمع نطاق الفرنك"، وقد تأسس في فترة الاستعمار، وكان لفشله في إيجاد

[1] – سعيد علي أحمد طه، **خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين–صاد)**، (السودان: أكاديمية السودان للعلوم، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والأربعين، 2016)، ص181.

كيان واحد يضع الدول الأعضاء من خلال توحيد العملة أثره الواضح في إعادة النظر فيه قبل الدول الأعضاء بعد حصول جميع دولها على الاستقلال[1].

❖ **المطلب الثاني: أهداف ومبادئ المؤسسة**

- **الفرع الأول: أهداف الجماعة الإقليمية لدول غرب افريقيا**

في البداية كانت الأهداف الأساسية المسطرة من قبل هذه الجماعة، اقتصادية حسب نص المادة 02 من المعاهدة المنشأة سنة 1975م، حيث حدد تعددا من الأهداف التي تمت صياغتها، بحيث تؤدي إلى إيجاد ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي الوظيفي، وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار عبر الحدود، وفي هذا السياق نصت المادة الثانية من الفقرة الأولى من الاتفاقية المنشأة على أن الجماعة تهدف إلى تشجيع التعاون والتنمية وخاصة في مجال الأغذية والزراعة والموارد الطبيعة، والصناعة والنقل والاتصالات والطاقة وسياسات الإصلاح الاقتصادي والموارد البشرية والخدمات الصحية... الخ، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد، وضمان الاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والمساهمة في تقدم نمو التجارة الافريقية[2].

هذا واستهدف تجمع الإيكواس زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق بين دول الأعضاء وفي وقت لاحق اتخاذ التجمع خطوة أخرى نحو التعاون فيها بين أعضائه، حيث تم الاتفاق على حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء كما سارعت دول المنظمة إلى تنسيق السياسات من أجل حماية البيئة، تشجيع إنشاء شركات الإنتاج المشتركة، وإنشاء سوق مشتركة من خلال ما يلي:

1- تحرير التجارة وإلغاء القيود الجمركية فيما بين دول الأعضاء، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة.

2- اعتماد تعريفة خارجية مشتركة.

3- وضع سياسة تجارية مشتركة وحل كل العقبات التي تتعرض حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والحق في الإقامة والتأسيس.

4- إنشاء وحدة اقتصادية من خلال اعتماد سياسات مشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء اتحاد نقدي، ويلاحظ أن الأهداف الواردة في المعاهدة المنقحة عام

---

[1] – عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة في القانون العام**، (جامعة أبي بكر بلقايد : تلمسان، 2015/2014)، ص119.

[2] – نجيب نايت عبد العزيز، دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات في افريقيا– الإيكواس وتسوية النزاع الإيفواري انموذجا، **مذكرة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة**، دراسات إقليمية.

1993م، لم تختلف كثيرا عن تلك الواردة في المعاهدة المنشئة للمنظمة، وإن كانت تضمنت بعض الأهداف التي قد تكون أكثر تحديدا، ولم يتم الإشارة إليهما في المعاهدة المنشئة[1].

هذا وقد تم اعتماد اتفاق إقليمي بشأن الاستثمارات عبر الحدود مع اتخاذ تدابير للإدماج القطاع الخاص ولاسيما تهيئة بيئة مواتية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومواءمة قوانين الاستثمار الوطنية وتوحيدهما بين جميع دول الجماعة لتعزيز التنمية المتوازنة للمنطقة، مع الانتباه إلى المشاكل الخاصة لكل دولة من دول الأعضاء لا سيما الساحلية والجزرية الصغيرة مثل الرأس الأخضر، كما سعت الدول اعتماد سياسات سكانية تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود توازن بين العوامل الديموغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، في إنشاء صندوق التعاون والتعويض والتنمية، وكذا التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء وعموما ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الأهداف سواء تلك الواردة في المعاهدة المنشئة لعام 1975 أو المنقحة عام 1993[2].

إن الأهداف الواردة في المعاهدة المنقحة كانت أكثر تفصيلا ومسايرة للتطورات التي شهدها العالم خصوصا مع مطلع التسعينات والثورة التكنولوجية والتدفق المعلوماتي والتحولات الديمقراطية، وأن الاستراتيجية ذات الأولوية بالنسبة للجماعة، هي تلك التي لم تحددهما وتسيطرهما على آفاق سنة 2020 والتي تشكل القاعدة الأساسية لجميع المناقشات داخل المنظمة والمهمة بطريقة تبني على نقاط القوة، وحل نقاط الضعف واستغلال الفرص، وتجنب التهديدات الملحوظة والتي سطرت على النحو التالي:[3]

-تعزيز تطوير البنية التحتية والأعمال والتنافسية في مجال البيئة.

- التنمية والتعاون المستدامان في المنطقة والسلام والحكم الرشيد والاندماج في السوق العالمية.
- تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي والنقدي.
- تعزيز القدرة المؤسسية.
- تعزيز آلية الاندماج في السوق العالمية[4].

[1] – محمود نتاري، الإيكواس ما بين الهواجس الأمنية ورهان التنمية الاقتصادية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 18، (جانفي 2018)، ص249.

[2] – بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**، ص78.

[3] – FESTUS OKLOKOand other, ECOWAS regional strategic plan files/ final- parfit, p(24/03/2020).

[4] – ECOWAS tdrarer, revised treaty, (cotonou : 24-07-1993),p p 7-7. In : http://www.ecowas.int/wp-content10/uploads/2015/01/revised-treaty.pdf.

- **الفرع الثاني: مبادئ الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا:**

نصت المادة الرابعة من المعاهدة المنقحة (1993) على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسير عليهما الجماعة والدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الموضوعة والمبتغاة[1].

وتنص المبادئ الأساسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على ما يلي حسب المادة 03 من معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، تؤكد وتعلن رسميا التزامها بالمبادئ التالية:

1- المساواة بين الدول الأعضاء وترابطها هذا المبدأ حسب ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة المذكورة أعلاه، من ضروريات تنفيذ الاتفاقية دون تمييز بين دولة وأخرى ودون ممارسة دولة أو أكثر نفوذها وسيطرتها على باقي دول الجماعة.

2- التضامن والاعتماد الجماعي على الذات، حسب الفقرة الثانية من المادة الرابعة، حيث إن تحقيق الأهداف الاقتصادية العليا للجماعة يتطلب وجود نوع من التضامن بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة.

3- التعاون فيما بين الدول ومواءمة السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء، لتتمكن من التغلب على الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ التعاون والتكامل الاقتصادي بينهما[2].

4- الفقرة الرابعة من نفس المادة: تصر على عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي قام على أساسها بروتوكول عدم الاعتداء الخاص بالجماعة المصفى عام 1978 ثم كيثاق الدفاع لعام 1981 وكافة الآليات الأمنية بعد ذلك.

5- صون السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي من خلال تشجيع وتوطيد علاقات حسب الجوار، يرتبط هذا المبدأ بالذي سبق مباشرة، إلا أنه يضيف أن السبيل لتحقيق الاستقرار والأمن هو تقوية روابط حسب الجوار.

6- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، والتعاون النشط بين البلدان المجاورة، وتهيئة بيئة سليمة كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية، هذا المبدأ تم صياغته بنص الفقرة السادسة من المادة الرابعة.

---

[1] -- ECOWAS Tcharter, revised treaty, (cotonu : 24-07-1993), p p7-7. In: http://www.ecowas.int/wp-content10/uploads/2015/01/revised-treaty.pdf.

[2] - نجيب نايت عبد العزيز، دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات في افريقيا- الإيكواس وتسوية النزاع الايفواري أنموذجا- ، **مذكرة الماستر غير منشورة في العلوم السياسية**،(تخصص دراسات إقليمية، 2020/2019)، ص48.

7- الاعتراف وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا لأحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واحترام جميع مبادئ الجماعة وتوطيد نظام الحكم الديمقراطي في كل دولة من الدول الأعضاء مع الإنصاف والعدل في توزيع تكاليف وفوائد عملية التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول الجماعة.

8- التوزيع المنصف والعادل لتكاليف وفوائد التعاون والتكامل الاقتصاديين[1].

❖ **المطلب الثالث: الهيكل المؤسسي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واختصاصاتها**

وضعت اتفاقية لاجوس المؤسسة الايكوس 1975، مجموعة من الهياكل والمؤسسات التي تقوم عليها المنظمة، ثم جاءت الاتفاقية المنقحة 1993م لتضيف تعديلات عليها وهي كالآتي:

1- مجلس رؤساء الدول والحكومات: يعد الهيئة العليا لاتخاذ القرار داخل الجماعة، يعطي التوجيهات لكافة الأعضاء والمؤسسات، كما أنه المسؤول عن الرقابة وعن تنفيذ القرارات والتوجيهات، يعقد اجتماع مرة سنويا على الأقل من أجل تحديد أسلوك عمل المجلس ومتابعة مشروعاته.

2- **مجلس الوزراء:** نصت المادة السادسة من المعاهدة على أن المجلس يتكون من مندوبين لكل دولة عضو، ومن مهامه إدارة عمليات الجماعة وإعطاء التوجيهات لكافة المؤسسات التابعة للجماعة ويجتمع المجلس مرتين سنويا، كما يمكن له عقد جلسات استثنائية في حالة الضرورة[2].

3- **الأمانة التنفيذية:** يرأسها امين تنفيذي تعينه هيئة رؤساء الدول والحكومات، لمدة أربع سنوات، وبالتالي فهو المسؤول أمامها مسؤولية كاملة ويمكن أن تتم إقالته من الهيئة بناءا على توصية مجلس الوزراء.

4- **برلمان غرب افريقيا:** يتكون من 120 عضو يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات، مقره بالعاصمة النيجيرية أبوجا.

---

[1] - نجيب نايت عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص48. أوانظر:

http://www. ecowas.int/wp-content10/uploads/2015/01/revised-treaty.pdf.

[2] - نسرين سالم وشهرزاد أدمام، الاستراتيجية الأمنية للإيكواس في تسوية النزاعات: دراسة في التسوية السياسية والعسكرية للنزاع في مالي، الجزائر: **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، سبتمبر 2020، ص37.

5- **محكمة العدل:** مهمتها الفصل في المنازعات المتعلقة بتفسير بنود الاتفاقية التي تنشب بين الدول الأعضاء، وذلك بطريقة ودية وبالإتفاق مع المتنازعين مباشرة، يعين قضاة المحكمة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد[1].

6- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** له دور استشاري ويتكون من الشرائح المختلفة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

7- **صندوق التعاون والتعويض والتنمية:** مقره "لومي" ويعمل على تحويل مشروعات الدول الأعضاء وتعويض الدول التي خسرت موارد بسبب تخفيض الرسوم كنتيجة لتحرير التجارة البينية، ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة مرة كل أربعة أعوام.

8- **اللجان الفنية والمتخصصة:** تضم عدة ممثلين عن دولة عضو بناء على ترشيحات دولهم، تجتمع مرات عديدة لوضع التقارير لرفعها للسكرتارية التنفيذية وتحمل كذلك على تنفيذ إجراءات التكامل بين الدول الأعضاء في كافة المجالات، وتتمثل هذه اللجان في:

لجنة محافظي المصارف لدول غرب افريقيا، لجنة التمويل والإدارة، مجموعة العمل الحكومية لمكانة غسيل الأموال وتحويل الإرهاب، لجنة الزراعة والموارد الطبيعية، لجنة شؤون النقل والمواصلات والطاقة، لجنة الصحة لغرب افريقيا ولجنة الشؤون الثقافية والإفريقية[2].

[1] – سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدراة النزاعات في غرب افريقيا: أنموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا والكوت ديفوار، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 48،49.

[2] – نسرين سالم وشهرزاد أدمام، **المرجع السابق**، ص38

الشكل رقم (1) يوضح الهيكل المؤسسي لمنظمة الإيكواس وفقا لمعاهدة 1993 المنقحة:

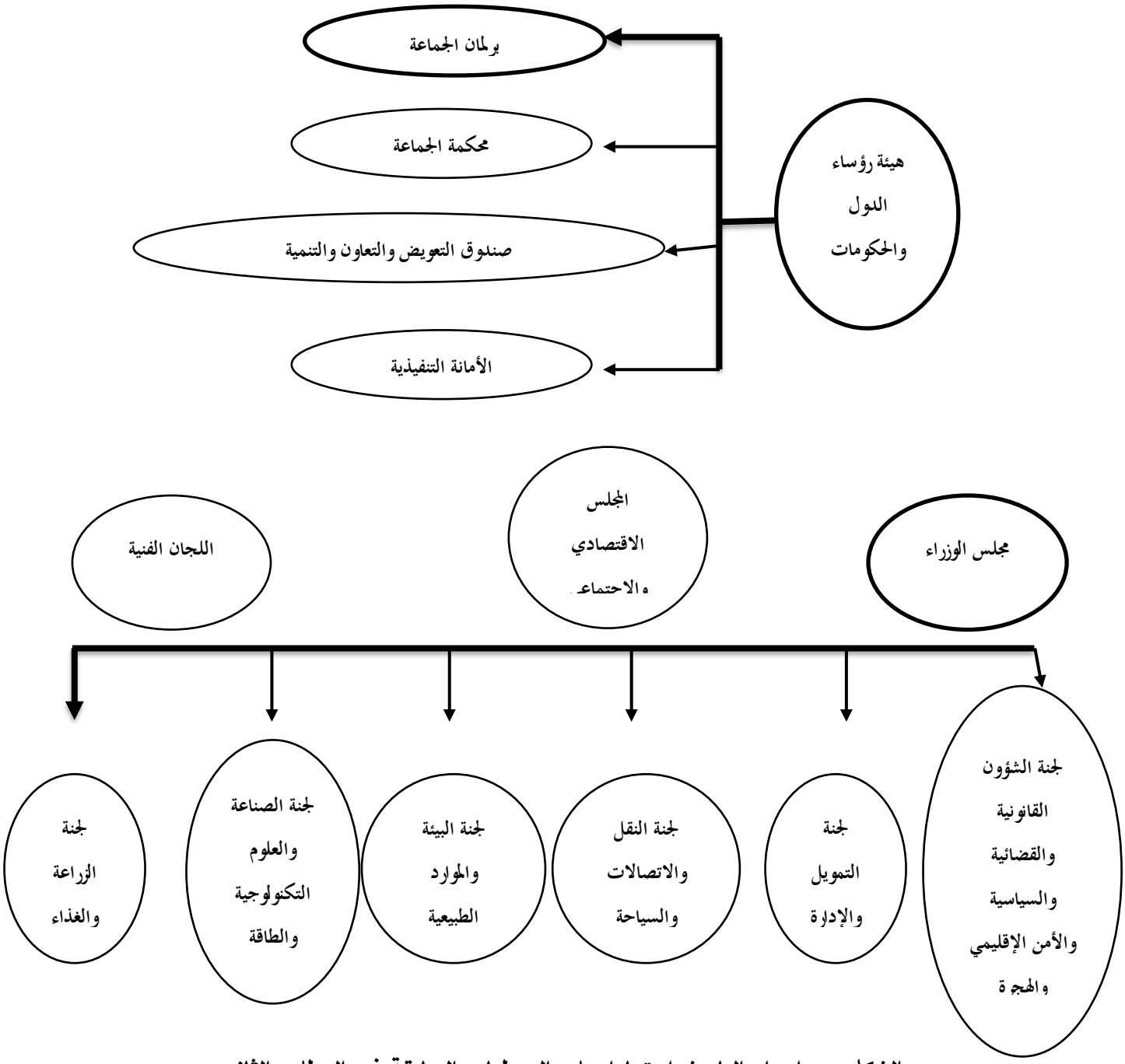

الشكل من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة في المطلب الثاني.

المبحث الثاني: جهود الجماعة الاقتصادية وآلياتها في ادارة النزاعات وحفظ الأمن والسلم غرب افريقيا.

يرى ويليام نارا William Nhara أن المنظمات الاقليمية الفرعية تمتلك العديد من الميزات في ادارة الصراع في افريقيا، حيث تكون دول الجوار أكثر دراية في معرفة قضايا المنطقة، وعادة ما يكون لها خصائص متشابهة كما في الثقافة الهوية والتاريخ والتجاري المماثلة، وعلى هذا النحو ينبغي أن تكون دائما أول فضاء يلجأ إليه في الأزمات الداخلية[1]، كما أن قارة افريقيا لديها أكبر عدد من المنظمات الاقليمية الفرعية التي تهدف الى تعزيز التكامل الاقليمي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس)، مثلا كمثل جميع المنظمات الاقليمية الفرعية الاخرى، مند أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات عملت الجماعات على تطوير الأدوات المؤسسية للأمن والدفاع ووضعت المؤسسات التي تعالج مسألة الصراعات وقضايا الأمن والسلم في منطقتها الإقليمية[2].

التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود الصراع وعدم الاستقرار السياسي بين الدول الأعضاء.

❖ المطلب الأول: نظام الأمن الجماعي

• الفرع الأول: أسباب نشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس:

تحقيق الأمن الجماعي كان أحد أهداف التنظيم الدولي ولعل السبب في إعطاء هذه الأهمية لفكرة تحقيق الأمن الجماعي هو أنها كانت المحركة للمشروعات التنظيمية باعتبارها الحل الوسط بين الفوضى الدولية وبين الحكومة العالمية. وفكرة الأمن الجماعي في العلاقات السياسية الدولية وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى يرجع إلى فشل نظام توازن القوى في حفظ السلم والأمن الدوليين[3].

يقوم نظام الأمن الجماعي على فكرة عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم بطريقة غير مشروعة، من خلال تكوين قوى دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان وردعه، يقوم هذا الترتيب الأمني على مجموعة

---

[1] – William NHARA, conflict Management and peace operations: the role of the organization of African Unity and Subregional organization, (preatria: Institute for Security Stuchies, 1998), P.9.

[2] – Fernada FARIDA, Crisis management in Sub-Saharan Africa: the role of the European Union, (Paris: The European Union Institute for Security Studies, 2004), p.15.

[3] – سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا– أ نموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا وكوت ديفوار– ، **مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (جامعة الحاج لخضر باتنة. تخصص: إدارة دولية، 2011، 2012) ص.57.

من الافتراضات لتحديد الطرف المعتدي في حالة نشوب نزاع مسلح، حتى تتم تصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه، ويصبح من المتعذر احتوائه، وإلغاء آثاره الدولية. وأن يجمع كل الدول هدف واحد وهو مقاومة العدوان أيا كان مصدره، حيث تغدو تلك المقاومة واجبا محتما لكل الدول، وأن تتمتع كل الدول بذات القدر من الحرية والمرونة، لتشارك في التدابير الدولية الجماعية التي تنفذ في مواجهة المعتدي. وأن تتاح الإمكانيات الجماعية للدول التي تشارك في تحمل المسؤولية تنفيذ هذه التدابير المشتركة[1].

وتعتبر قواعد الأمن الجماعي مجموعة متداخلة من قواعد التمثيل الجماعي والعدل المشترك ومبادئ القانون الدولي وتتلخص في مبدأ العمل الجماعي للحفاظ على الأمن الدوليين.

ان نظام الأمن الجماعي مبدأ ذو شقين: الأول يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي لا تسبق العدوان وقد تحول دون وقوعه (في إطار الدبلوماسية الوقائية الاستجابة لنظام الإنذار المبكر)، والثاني التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدي لوقف اعتدائه[2].

ومن هنا فإن نظام الأمن الجماعي يهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق تكاثف جهود الدول العاملة في هذا الإطار، يكون هذا الإطار على المستوى العالمي أو الإقليمي أو وذلك للوقوف في وجه أي دولة تلجأ إلى تهديد السلم وذلك من خلال اتخاذ التدابير الجماعية التي تحد من هذه الانتهاكات.

ولقيام نظام أمن جماعي فعال لابد من توافر تعهدات من جانب الدول المعنية به والمتمثلة في[3]:

1. احترام اللجوء إلى القوة أو التهديد
2. احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
4. تسوية النزاعات سلميا
5. قوة القدرة الجماعية على تحقيق الردع (لتوفر الوسائل القهرية لمواجهة العدو)[4].

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص 57 نقلا عن جليل زيد المرهون قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي، النسخة الاكترونية لصحيفة الرياض العدد: 13780، 17 مارس 2006م، (تم الإطلاع على الموقع في 2012/06/10) في **http://www.alriaadh.com/2006/03/17/article138819.html.21**

[2] – المنظمات الإقليمية في نظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص21.

[3] – خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، منتدى كلية الحقوق جامعة المنصورة، موقع خاص للدراسات والأبحاث الاستراتيجية (تم الإطلاع على الموقع في 26/ماي/2020 في: **http://drkhalilhussein.blogspot.com/2019/01/blog-post_16.html?m=1**

[4] – سامي بخوش، المرجع السابق، ص 57-20.

- **الفرع الثاني: واقع نظام الأمن الجماعي في منظمة الإيكواس**

وفي هذا الإطار نجد أن المضامين الأمنية لم تكن واضحة عند نشأة منظمة الايكواس بالرغم أن الهدف الأساسي من نشأتها هو تحقيق التعاون الاقتصادي، ولعل السبب يرجع إلى [1]الفصل بين التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي وسيطرة مفهوم الأمن بمعناه الضيق على حساب مفهوم الأمن الجماعي، بمعنى قيام الدولة منفردة بصد أي عدوان على سيادتها أو أراضيها وفقا لمفهوم السيادة، دون الاحتياج إلى التعاون الدفاعي في هذا الشأن، إلا أن الأمر تغير مع بروز فكرة التوجه نحو الأمن الإقليمي على أنه أداة رئيسية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى الإقليم، كما أن التدخل الدولي غالبا ما يشوبه فكرة التحيز لطرف للإقليم لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال توفير الأمن والسلم في الإقليم.

ولقد ساعدت مجموعة من العوامل في تجسيد نظام الامن الجماعي الإقليمي للإيكواس، فعلى المستوى القاري أدى إلى ضعف دور منظمة الوحدة الإفريقية في تحقيق الأمن ومنع النزاعات في القارة إلى اقتراح الدول الإفريقية لضرورة تطوير النظم الموجودة بالفعل أو البحث عن آليات مؤسساتية خاصة بها على المستوى الإقليمي الفرعي، ذلك ما دفع بقادة منظمة الإيكواس إلى الحديث عن ضرورة إيجاد نظام أمني جماعي خاص بإدارة وتسوية النزاعات التي قد تنشب بين أعضائها. خاصة في ظل وجود أكثر من مصدر للتوتر بين دول الإقليم مما قد يؤدي إلى عجز بعض الدول عن مواجهة مصادر التهديد الخارجية، ومن ثم تكون هناك حاجة لإيجاد ترتيبات جماعية للحيلولة دون اندلاع نزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة. كل هذه الظروف والأسباب إضافة إلى عوامل عدم الاستقرار في الإقليم نتيجة النزاعات والحروب الأهلية التي شهدها الإقليم منذ بداية تسعينات القرن الماضي، أدت إلى تزايد الحاجة إلى أنشاء نظام أمن جماعي، يكون من بين أهدافه الحيلولة دون التهديد باستخدام القوة، وعدم الاعتداء بين دول الإقليم، وفي حالة وجود اعتداء تكون هناك آلية للمساعدة الجماعية فيما يتعلق بالنواحي الدفاعية[2].

[1] – سامي بخوش، المرجع السابق، ص ص 57.58.

[2] – سامي بخوش، المرجع نفسه ص.ص 59.60.

❖ **المطلب الثاني: آليات التعاون الأمني في إيار الإيكواس**

(عدم الإعتداء 1978– المساعدة الجماعية في حالة الإقناع 1981)

يعتبر هذين البروتوكولين من أولى الآليات الموضوعة من قبل دول الجماعة لإخلال الأمن ومنع النزاع، حيث جاء البروتوكول الأول خاليا من الهياكل مؤسسية وكان أشبه بإعلان مبادئ وهو ما دفع بالجماعة إلى محاولة اجتناب ذلك من خلال البروتوكول الثاني الذي يعد بمثابة ميثاق دفاعي للمنظمة تضمن بعض الهياكل المؤسسية المحدودة لتنفيذ ماورد من أهداف ومبادئ وفيما يلي نتطرق إلى هذين البروتوكولين[1]:

- **الفرع الأول: بروتوكول عدم الإعتداء (1978م)** Protocol Non aggression –DNA–

في أفريل 1978م تبنت الدول الأعضاء بروتوكول عدم الإعتداء والذي نظر على حظر القوة، أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الأعضاء" مقتفيا أثر (م2/ف4) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحظر على الدول الأعضاء استعمال القوة أو التهديد في علاقاتهم الدولية لسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لهذه الدول[2].

يندرج هذا البروتوكول ضمن المحاولات الأولى التي تبنتها الجماعة في مجال نظام الأمن الجماعي المعاهدات الدولية تبرم بين بلدين أو أكثر يتعاهد بموجبها الأطراف المشاركون في المعاهدة على تجنب الحرب أو الصرع المسلح فيما بينهم وحل نزاعاتهم بطرق سلمية، اتخذ قادة رؤساء الدول والحكومات للجماعة في قمة لومي المنعقدة في 1976/11/5م قرار بإنشاء بروتوكول يقضي بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، حيث استغرق اعداد صياغة البروتوكول قرابة عام ونصف، حتى تم التوقيع عليه رسميا في قمة لاجوس في 1978/04/22[3]. يرى فالاديمارا أن هذا البروتوكول ينطوي على أن تتفق الدول الأعضاء على الإمتناع عن أو ارتكاب أي عمل عدواني قد يؤدي إلى حدوث نزاعات داخلها أو بينها، وبين الدول الأعضاء الأخرى، كذلك استخدام القوة العسكرية لتسوية الخلافات، وذلك للحفاظ على السلم والأمن في المنطقة[4].

---

[1] – بدر حسن شافعي، **مرجع سابق**، ص.92.

[2] – أنس صقر أبوفخر، دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS في حل وتسوية النزاعات في اقليمها، كلية الحقوق، جامعة دمشق السويداء سوريا: **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية**، المجلد 12 العدد 1، ص 2015، ص129.

[3] – نقلا عن بدر حسن الشافعي، **المرجع السابق**، ص101.

[4] – Habu Shabu GALADIMA, sub–regional security cooperation and conflict management in west Africa: the ECOMOG experience; doctorat thesis (university of Jos (Nigeria), department of political science, 2006), p.p117.179

لقد اعترفت دول الجماعة من خلال هذا البروتوكول أنه لا يمكن أن تتحقق أهدافها الاقتصادية التي نشأت من أجلها في ظل غياب الأمن والسلام في المنطقة، ولهذا كان الهدف الأساسي للبروتوكول هو توفير مناخ آمن ومستقر بين الدول الأعضاء وهو نفس الهدف الوارد في معاهدة لاجوس المنشأة لهما[1]، ومن بين أهم المبادئ العامة التي حددها البروتوكول نذكر ما يلي[2]:

-تعهد الدول الأعضاء حسب نص المادة 01 من البروتوكول بعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة أو العدوان للحفاظ على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء الأخرى.

- في حالة فشل الدول الأعضاء في تسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية، يتم تحويل القضية إلى نخبة رؤساء الدول والحكومات (حسب نص المادة 05 فقرة 02) وفي حالة فشل هذه اللجنة في حل الخلاف يتم رفع الأمر إلى الهيئة أو السلطة لاتخاذ القرار.

- تتعهد كل دولة عضو بمنع الأجانب المقيمين على أراضيها من اتخاذ قواعد لارتكاب الأفعال المشار إليها في (المادة 02) من البروتوكول.

- تتعهد الدول الأعضاء على الاستجابة لجميع الوسائل السلمية في عملية إدارة وتسوية النزاعات التي قد تنشب بينهم.

ومن خلال ما سبق يمكن ايراد بعض الملاحظات بشأن هذا البروتوكول :

- لم يحدد حالات التهديد أو العدوان التي تستوجب تدخل الجماعة سلميا او عسكريا كما لم يحدد ما إذا كانت هناك امكانية لتدخل الجماعة في حاله وقوع عدوان بين دولتين من الدول الاعضاء او بين دولة عضو وأخرى غير عضو داخل دولة عضو بصورة تهدد السلم والأمن والإقليم .
- التدابير الجماعية التي يمكن اتخاذها لردع العدوان غير موجودة .
- لم يحدد البروتوكول وسائل التسوية السلمية للنزاعات عكس ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (OAU)الذي حدد ذلك من خلال نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاقه ان التسوية السلمية تتم عن طريق التفاوض، الوساطة، التوفيق والتحكيم .

[1] - نفس المرجع السابق، ص57، ناقلا عن

Peter A.Jenkis, The Economic Community of West African States and The Regional Use of force, (V2, N35,Mars 2008), p.335. In **http://djilp.org/wp-content/uploads/2011/08/the-economic-community-of-west-african-states-regional-use-force-peter-a-jenkis-pdf**

[2] - Halina Ahmed, le diplomate présentue et la médiation dans le contexts de la CEDEAOm contexte jurictique et normatif (Abija, peuriees 2018), p.p12.13

- غياب الهياكل المؤسسية التي تقوم بتحقيق المهام الامنية، وهي نقطه ضعف أساسيه في البروتوكول إذا لم ينص على وجود مجلس او لجنه الدفاع تتولى مهام تحقيق السلم والامن في الاقليم[1] .

بروتوكول عدم الاعتداء هو بروتوكول أمني ذات طابع تمت صياغته في إطار الاكواس، تميز بالعديد من النقائص، حيث جاء اشبه بإعلان مبادئ ولم يحدد اطر مهنيه لكي يتم وضعها مواضيع التنفيذ . كل هذه النقائص ونقاط الضعف عملت المنظمة على تجاوزها في بروتوكول المساعدة الجماعية في مسائل الدفاع، والذي سنتطرق اليه بالتفصيل لاحقا[2].

- **الفرع الثاني: بروتوكول المساعدة الجماعية في مسائل الدفاع "PMAD" 1981م**

أدت النقائص والانتقادات التي وجهت لبروتوكول "عدم الاعتداء" إلى التفكير في صياغة بروتوكول يكون مكملا للبروتوكول الأول ويعالج جوانب القصور التي شابته[3].

يعد هذا الميثاق بمثابة القانون الأساسي لنظام الأمن الجماعي الإقليمي للجماعة، وذلك بنصه على أن أي تهديد أو عدوان على إحدى الدول الأعضاء يعد بمثابة اعتداء على جميع الدول الأعضاء[4].

وقد تعهدت الدول الأعضاء بمقتضى هذا الميثاق بوضح وحدات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية تحت تصرف الجماعة، وثم تم تشكيل قوات عسكرية تابعة للجماعة أطلق عليها (القوات المسلحة المخالفة للجماعة). وبحلول عقد التسعينات احتدم الصراع في ليبيريا وأدركت الجماعة الاقتصادية أن الأحداث في ليبيريا تهدد أمن واستقرار الجماعة ككل. فما كان إلا أن تدخلت دبلوماسيا عن طريق جمعية رؤساء الدول والحكومات، وعسكريا عن طريق ارسال آلاف الجنود من مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار مجموعة المراقبة[5].

وقد تم التوقيع على البروتوكول في 29 ماي 1981م، ويسعى إلى تعزيز الدفاع الفعال لسيادة الدول الأعضاء المعنية في هذا البروتكول واتخاذ التدابير الجماعية في حالة وقوع عدوان على دولة عضو[6].

---

[1] – نجيب نايت عبد العزيز ، **مرجع سابق**، ص58.

[2] – سامي بخوش، **المرجع السابق**، ص62.

[3] – **المرجع نسه**، ص63.

[4] – أفادت المادة (16) من (بروتوكول المساعدة المتبادلة في الدفاع)، أن تدخل الجماعة له وتعرض أي دولة من الدول الأعضاء (هجوم مسلح أوعداوات يكون الأبناء على طلب الدولة المعتدي عليها، ويرى البعض أن هذا الشرط قيد القدرة التدخلية للايكواس مقارنة بالناتووالذي تنص مادته (الخامسة) على: "أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف شمال الأطلسي يعتبر عدوانا ضد كل الدول المتخالفة، ويتعين عليهما في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضروريا من تدابير جماعية لمقاومة العدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، وتقوم دول الحلف بالإبلاغ عن وقوع العدوان، وعن الترتيبات التي اتخذتها في مواجهة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

[5] – أنس صقر أبوفخر، **المرجع السابق**، ص 130.

[6] – سامي بخوش، **المرجع السابق**، ص 63.

بالرغم من التوقيع على بروتوكول المساعدة الجماعية في مسائل الدفاع في 29 ماي 1981، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ بسبب المعارضة الشديدة لثلاثة دول هي: الرأس الأخضر، غينيا، بيساو ومالي. أكد الرئيس السنغالي آنذاك "ليوبولنسنجور" على أهمية الميثاق الدفاعي حيث قال "لا توجد تنمية بدون امن"، وأشار إلى أنه من الممكن عدم انضمام الدول المعترضة، ومناقشة الأمر بين الدول المؤيدة له فقط. وذهب رئيس توجو الذي أكد أن بروتوكول الدفاع المشترك هو بمثابة الخطوة التالية المنطقية لتوقيع بروتوكول عدم الاعتداء، ومرة ثانية تم تشكيل اللجنة عن التوقيع عليه من قبل كل الدول باستثناء الدول السابقة الذكر. ولقد دخل البروتوكول حيز التنفيذ عام 1986م، بعد تصديق أكثر من سبع دول عليه، وهكذا أصبح البروتوكول بمثابة خطوة أولى في محاولة وضع نظام دفاعي للإقليم[1].

✓ **أهداف ومبادئ البوتوكول:**

جاء الهدف واضحا في دباجة البروتوكول وهو ضرورة توفير بيئة آمنة ومستقرة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه مفهوم الأمن الجماعي على أن أي تهديد أو عدوان مسلح موجه ضد أي دولة يشكل تهديدا أو عدوا على جميع الدول الأعضاء بتقديم المساعدة الجماعية المتبادلة لمواجهة ذلك التهديد والعدوان[2].

يرى هابوشايبو غالاديمار أن الغرض الفعلي من البروتوكول واضح من خلال الفقرة الثانية من المادة الرابعة (المادة 2/4) وهذا بتوفير الاستجابة الجماعية عندما تكون الدولة العضو ضحية نزاع مسلح داخلي يتم تصميمه ودعمه من الخارج، والذي يعرض سلام وأمن الدول الأعضاء الأخرى للخر والحالات التي تستجيب فيهما الدول الأعضاء لمحاولة التدخل هي[3]:

1- في حالة نشوب نزاع مسلح بين دولتين أو عدة دول أعضاء في الجماعة، وذلك بعد استحالة تسوية النزاع بالوسائل السلمية.

2- في حالة نشوب نزاع مسلح داخلي في أي دولة من الدول الأعضاء تتم هندسته ودعمه بنشاط من الخارج يهدد سلم وأمن الجماعة، وفي هذه الحالة يكون لهيئة الجماعة تقدير الوضع وتقرر التعامل معه، بالتعاون الكامل مع الدولة او الدول المعنية[4].

---

[1] – بدر حسن الشافعي، المرجع السابق، ص. ص، 116.117.

[2] – سامي بخوش، الرجع السابق، ص. ص، 64 .65.

[3] – Habu Shuabu Galadima, op cit, p.p 179.

[4] – نجيب نايت عبد العزيز، المرجع السابق، ص60.

2- المؤسسات المستحدثة من الطرف البروتوكول:

لقد عمل البروتوكول في هذه المنطقة على تجاوز النقائص التي وقع فيها بروتوكول عدم الاعتداء والتي كان من أهمها غياب هياكل مؤسسية تقوم بتحقيق المهام الأمنية بما يحقق الأمن والسلم، ومن بين هذه المؤسسات المنوط بها:

أولا: الهيئة أو السلطة: تعتبر السلطة أعلى هيئة في الجماعة، فهي تقوم بدراسة المشاكل العامة المتعلقة بالسلم والأمن للجماعة تعقد جلسات استثنائية حول مسائل الدفاع حيثما تتطلب الظروف تقرر مدى ملاءمة العمل العسكري وتوكل تنفيذه لقائد قوات الحلفاء في الجماعة (AAFC) حيث تكون القرارات التي تتخذهما الهيئة واجبة التنفيذ فورا على الدول الأعضاء (الماد 06) (الفقرات 1،2،3،4)

ثانيا: مجلس الدفاع: تأسس مجلس الأمن من قبل السلطة، يتألف من وراء الدفاع والشؤون الخارجية للدول الأعضاء وفي حالات الأزمة يضع المجلس الرئيس الحالي للسلطة، ويتم توسيعه ليشمل أي وزير آخر من الدول الأعضاء وفقا للظروف. يجتمع مجلس الدفاع حسب تقدير الرئيس لإعداد بنود جدول أعمال جلسات الهيئة التي تتناول مسائل الدفاع وعندما تقع حالة طوارئ يقوم مجلس الدفاع بدراسة الوضع، والاستراتيجية التي يتم تبنيها، ووسائل التنقل التي سيتم استخدامها. أما في حالة التدخل المسلح[1].

يشرف على مجلس الدفاع بمساعدة لجنة الدفاع سلطة أو هيئة الدول والدول المعنية على جمع الإجراءات التي يجب أن يتخذها قائد القوة ويكفل له توفير جميع الوسائل الازمة للتدخل. تخضع تصرفات قائد القوة للسلطة السياسية المختصة في الدول العضو أو الدول الأعضاء المعنية في نهاية العملية يستوجب على مجلس الدفاع بموجب المادة (10) كتابة تقرير عن العملية يوجه للسلطة[2].

ثالثا: لجنة الدفاع: أنشأت لجنة الدفاع من طرف الهيئة وتتألف من رئيس أركان من كل دولة عضو. فحص الجانب التقني في شؤون الدفاع ووضع نظامها الداخلي خاصة فيما يتعلق بعقد اجتماعاتها، وتصريف الأعمال وتنفيذ المهام التي يكلفها بها مجلس الدفاع.

من أجل مساعدة هذه الهياكل على أداء مهامها وتنفيذ القوات الصادرة عنها خاصة قرارات التنقل العسكري، عمل البروتوكول على استحداث وحدات عسكرية أطلق عليها اسم القوات المتحالفة للجماعة[3]. وهي بمثابة الآلية العسكرية في البروتوكول، تتشكل من خلال تخصيص كل دولة عضو لوحدات من قواتها

---

[1] – Habu Shuabu Galadima, op cit., p.180.

[2] – سامي بخوش، **المرجع السابق**، ص66.

[3] – Ebeo Hutchful, " The ECOMOG experience with peace keeping in west Africa" in **http://www.gradeshero.com/ecowas/22/03/2020**

المسلحة الوطنية في خدمة الجماعة في حالة أي تدخل عسكري ويحق للدول الأعضاء إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين اثنين أو أكثر من الدول الأعضاء (المادة 13) من البروتوكول.

يتم اللجوء إلى القوات المتحالفة للجماعة في الحالتين التاليتين:

- تتدخل القوات ال AAFC عندما تكون دولتان في حالة صراع، حيث يكون دورهما يقتصر على حفظ السلام.
- عندما تكون الدولة العضو ضحية للنزاع المسلح الداخلي بدعم من الخارجي وقد طلب رئيس الدولة المساعدة العسكرية من قوات الAAFC سيتم إرسالهما إليهما كقوة تدخل.

وتنص (المادة 14) من البروتوكول أنه يعين قائد لهذه القوات من طرف السلطة بناءً على الاقتراح من مجلس الدفاع. ويعمل هذا القائد جنبا إلى جنب مع رئيس هيئة أركان الدولة التي طلبت التدخل ويكون مسؤول عن تنفيذ وإدارة التدخل[1].

من خلال عرضنا لمختلف بنود البروتوكول والمؤسسات التي استحدثهما وأهم اختصاصاتها، نجد أن البروتوكول نجح إلى حد ما في تغطية النقائص التي شابت بروتوكول عدم الاعتداء، خاصة فيما يتعلق باستحداث هياكل مؤسسية جديدة تعمل على إرساء فكرة الأمن الجماعي الإقليمي للجماعة من خلال تحديد حالات وإجراءات التدخل، إضافة إلى استحداث آلية عسكرية كانت غائبة في البروتوكول الأول هي غياب قوات دائمة للتدخل في أي نزاع وفي أي وقت، حيث نص البروتوكول على إنشاء هذه القوات عند اندلاع نزاع بين دولتين عضوين في الجماعة أو نزاع داخلي مدعم من الخارج، ما يخلق صعوبات في عملية حشد هذه القوات خاصة سلبية كذلك أخرى تتعلق بالأحكام المالية، حيث لم ينص البروتوكول على أحكام تتعلق بعملية التمويل ومساهمات الدول الأعضاء في ذلك.

ومع اندلاع النزاع في ليبيريا عجز البروتوكول على اتخاذ الإجراءات الازمة للتعامل مع النزاع، إضافة إلى اندلاع العديد من النزاعات داخل الإقليم بدا التفكير في إيجاد آلية جديدة لمنع واحتواء النزاعات التي بدأت في ليبيريا وأخذت تنتشر في الإقليم، ومنع تفاقمها وكيفية إدارتها، ومن هنا جاءت آلية منع وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام والأمن[2].

[1] – نجيب نايت عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص61، 62.

[2] – نجيب نايت عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص62.

4- الآلية المتعلقة بالاختصاصات الدفاعية -آلية منع وإدارة وحل النزاع وحفظ السلام والأمن- 1990م

من خلال اطلاعنا على آليات التعاون الأمني في إطار البروتوكولين السابقين وتقييمهما على أرض الواقع في تدخل المنظمة لإدارة النزاعات الواقعة في الإقليم، تكشف لنا هذه التدخلات العديد من النقائص التي ينبغي تلافيها كما ذكرنا سابقا. الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسلوب ما لرصدها واحتوائها قبل نشوبها أو منع انتشارها إلى دول الجوار، وهو ما يتطلب إنشاء شبكة الإنذار المبكر لتحقيق هذا الغرض.

وهكذا بدأت دول المنظمة التفكير في إقامة آليات ذات اختصاصات دفاعية جدية تعمل على تلافي السلبيات السابقة الذكر. توصل قادة الجماعة إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام والأمن[1].

أسباب نشأة الآلية:

يرى ساموبل أوساجي أنه من بين الأسباب الكامنة وراء اهتمام المنظمة بالبحث عن آليات مؤسسية لتوسيع قدراتها التنظيمية الدفاعية هو طبيعة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة حيث أصبحت الأمم المتحدة تحرص على ضرورة تفعيل دول منظمة الوحدة الافريقية وكذلك المنظمات الاقليمية الافريقية الفرعية في عمليات ادارة النزاعات وحفظ السلام فمهمة ودور هذه الآلية هو العمل على رصد حدوث النزاعات مع محاولة منعها، وأن تشارك في أنشطة تحقيق السلام وبنائه، حيث كانت الآلية بالتعامل مع النزاعات الداخلية في حالة وجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تمثلت الأسباب الإقليمية لنشأة الآلية في الانتقادات التي وجهت للجماعة من خلال البروتوكولين السابقين (عدم الاعتداء والمساعدة الجماعية في مسائل الدفاع).

وفشلها في توقيع اندلاع العديد من النزاعات داخل الاقليم، والعمل على إدارتها وحلها في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية. ومن هنا ونتيجة لكل هذه الأسباب، اجتمع قادة دول المنظمة في قمة غير عادية في (ديسمبر 1997) لمناقشة الاقتراح النيجيري بشأن إنشاء هذه آلية التي حسم فيها في 10 ديسمبر 1999 والتوقيع على البروتوكول المنشئ للآلية الذي بموجبه وصار البروتوكولين الأولين جزء من الآلية الجديدة[2].

[1] – سامي بخوش، نفس **المرجع السابق**، ص 68.

[2] –Odobo Samuel Osagie, and others, Analysis of ECOWAS institutional Framework of conflict Management: Mediterranean Journal of Social Sciences,(Nigeria: Institute for peace and strategic Studies, V8 N6, November 2017), p.145. for more details see; **http://archive.science.com/MJSS/mjss.2017.8.issue-6/mjss-2017-0051-mjss-20170051.pdf**(the site was viewed on 22/04/2020)

2- أهداف الآلية:

كان البروتكول أكثر تحديدا وتفضيلا من حيث الأهداف في هذا الشأن مقارنة مع مسابقة (PMAD 1981) ارتكز على الوسائل التي تحول دون وقوع الصراعات يهدف إلى منع الصراعات وإدارتها، الأهداف الجديدة إليها البروتوكول هو منع إدارة وتسوية النزاعات الداخلية فهي بمثابة آلية الإنذار المبكر، ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعم الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، وفيما يلي أهداف البروتوكول مفصلة[1]:

- تعزيز التعاون في مجالات منع النزاعات والإنذار المبكر، وعمليات حفظ السلام، والسيطرة على الجرائم العابرة للحدود والإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد.
- صون وتوطيد السلام والأمن والاستقرار داخل الجماعة.
- إنشاء المؤسسات وصياغة السياسات التي تسمح بتنظيم وتنسيق بعثات الإغاثة الإنسانية.
- تعزيز التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام.
- تشكيل ونشر قوة مدنية وعسكرية لصون أو استعادة السلام داخل المنطقة الفرعية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- وضع إطار ملائم للإدارة الرشيدة والعادلة للموارد الطبيعية المشتركة بين الدول الأعضاء المجاورة والتي قد تكون أسبابا للصراعات المتكررة بين الدول.
- حماية البيئة واتخاذ خطوات لإعادة البيئة المتدهورة إلى حالتها الطبيعية.
- حماية التراث الثقافي للدول الأعضاء.
- صياغة وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد وغسل الأموال والمتداول عليها غير المشروع للأسلحة الصغيرة[2].

[1] – ECOWAS Commission, protocol relating to the mechanism for conflict prevention, management, resolution, peace-keeping-and security, (lome: 10-12-1999), p.5. for more details see: **http://www.zif-berlin.org/fileachminuploads/analyse/doknote/ECOWAS-protocol-conflict-prevention.pdf**

[2] – نجيب نايت عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 65.

3/ الهياكل المؤسسية للآلية واختصاصاتها:

حددت الآلية مجموعة من الهياكل الرئيسية تعد بمثابة المؤسسات التي تقوم عليها، فضلا عن مجموعة من الهياكل الفرعية المعاونة لها وهي:

أولا: الهياكل المؤسسية الرئيسية للآلية واختصاصاتها:

1- السلطة: تتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة، تعد الكيان أو المؤسسة العليا لاتخاذ القرارات بهما، تملك الصلاحيات الخاصة باتخاذ أي قرارات أو إجراءات تتعلق بمنع الصراعات، إدارتها، تسويتها، حفظ السلام والأمن، الدعم الإنساني، بناء السلام، السيطرة على الصراع عبر الحدود، وكذلك التحكم في الأسلحة الخفيفة[1].

2- مجلس الوساطة والأمن: يشبه مجلس الوساطة والأمن في صلاحياته، مجلس الأمن الدولي، ولكن على المستوى الإقليمي، يشبه كذلك الجهاز العام في آلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، سواء فيما يتعلق بمستويات تمثيله الثلاث من ناحية وإمكانية انعقاده في أي وقت من ناحية أخرى، يشبه إلى حد كبير مجلس الدفاع في بروتوكول 1981م، على اعتبار أنه الجهاز الذي يلي السلطة مباشرة، فضلا عن كونه منوطا بمراقبة الصراعات وتطورها في الإقليم[2].

يتكون المجلس من تسع دول من الدول الأعضاء في الجماعة، يقوم المجلس بمجموعة من الوظائف:

- اصدار القرارات الازمة في كافة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن داخل المنطقة نيابة عن جمعية رؤساء الدول والحكومات، كذلك تنفيذ كفة بنود البروتوكول الخاص بالآلية.
- تنفيذ كل السياسات الزامية منع وإدارة الصراع وحفظ السلم والأمن.
- اصدار القرارات المتعلقة بالتنقل ونشر القوات العسكرية والسياسية.
- الموافقة على سلطات وتفويضات البعثات[3].

3- السكرتارية التنفيذية: يأتي على رأسها السكرتير التنفيذي، الذي بإعمال لمنع الصراع وإدارته وحله، وحفظ السلم والأمن داخل المنطقة، وتشمل هذه الأعمال الوساطة والتفاوض والمصالحة بين الأطراف المتصارعة، وضع توصيات لمجلس الوساطة والأمن بشأن تعيين معدله الخاص وقائد القوات، نثر فرق لجمع الحقائق والوساطة وتنفيذ قرارات مجلس الوساطة والأمن[4].

---

[1] – بدر الشافعي، نفس **المرجع السابق**، ص.128

[2] – بدر حسن الشافعي، **المرجع السابق**. ص128.

[3] – أنس صقر أبوفخر، **المرجع السابق**. ص132، انظر: المواد/ 6-7-10/ من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية.

[4] – **المرجع السابق**، ص133، انظر: المادة/ 15/ من الفصل الثاني من بروتوكول الآلية.

ثانيا: الهياكل المؤسسية الفرعية للألية واختصاصاتها:

من أجل ضمان قيام مجلس الوساطة والأمن بأداء المهام المنوط به. عمل البروتوكول على إنشاء عدد من المؤسسات المساعدة للمجلس في هذا الشأن، هذه المؤسسات وفقا للمادة 17: هي:

لجنة الدفاع والأمن: تتكون من وزراء الدفاع والداخلية وخبراء من وزارة الخارجية داخل الدول، وقد تدعو اللجنة أي خبراء لحضور اجتماعها وفقا لجدول أعمالها.

وتقوم اللجنة بالوظائف التالية:

- تشكيل وتفويض قوة حفظ السلام.
- تحديد صلاحيات قوة فقط السلام.
- تعيين قائد قوات حفظ السلام[1].

مجلس الحكام أو الشيوخ:

يرفع مجلس الشيوخ تقاريره عن المجالات التي يطالبه السكرتير التنفيذي، أو مجلس الوساطة والأمن بالتدخل فيها إلى السكرتير التنفيذي[2].

[1] – المرجع السابق. انظر 1/09/2013: visit in **http://www.socoety.ahlabaht.last**

[2] – أنس صقر أبوفخر، **المرجع السابق** ص، 134 أوأنظر الفصل الثالث من البروتوكول.

الشكل رقم (3): يبين الاطار المؤسساتي لآلية الايكواس لمنع وإدارة وحل النزاع وحفظ السلام والأمن.

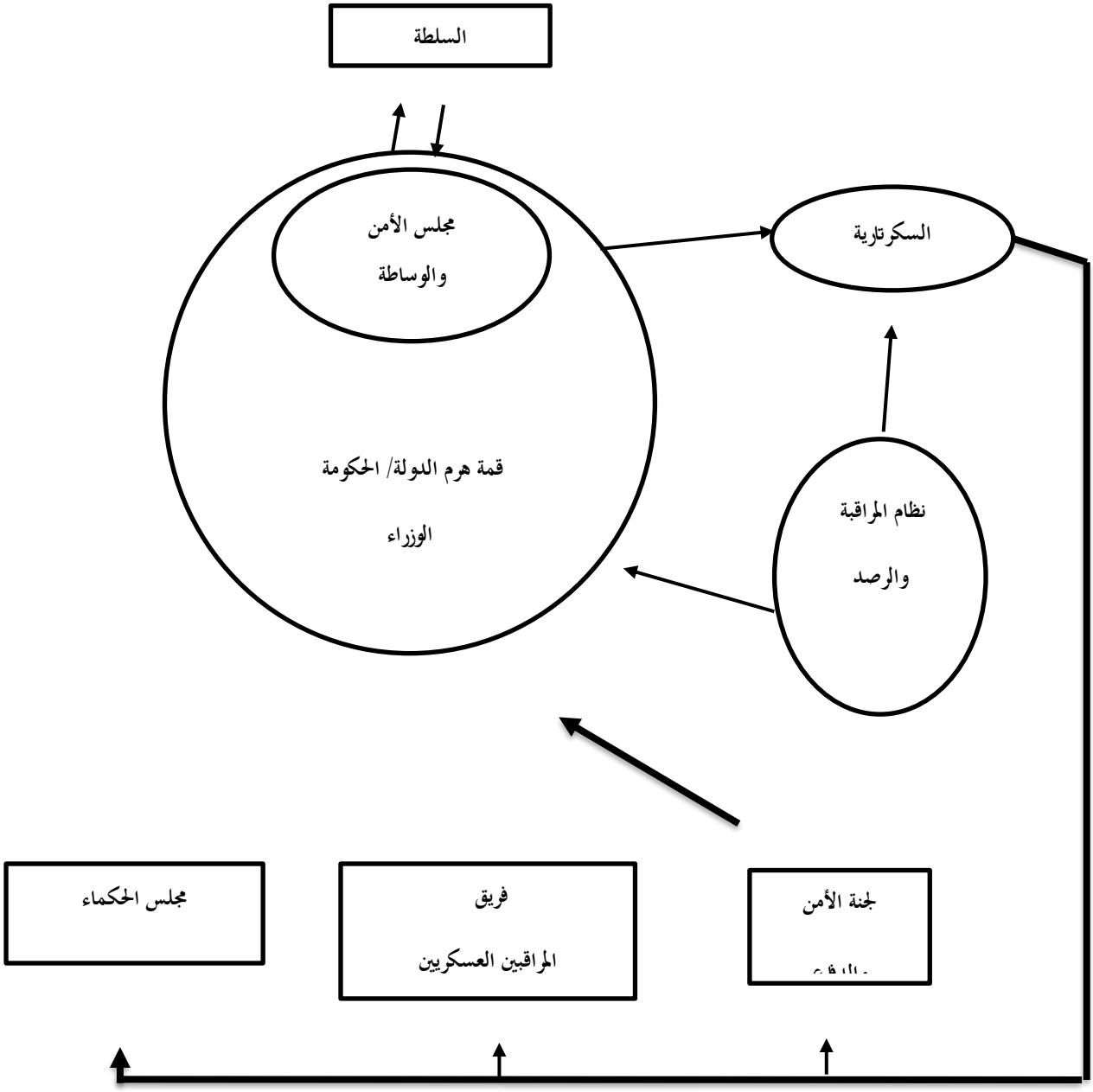

Source : Grifi Muaura and Susanne Schmeidl, op cit., p.108

5- المطلب الثالث: قوات الجماعة الاقتصادية لمراقبة اطلاق النار (منهاجية عمل قوات الايكوموج) ecomog وآلية رصد الأمن والسلم الإقليميين:

أولا: قوات إيمولوج:

تتشكل من عدة وحدات (مدنية وعسكرية) متعددة الأغراض وتكون داخل دولها جاهزة للانتشار[1]، وتقوم مجموعة المراقبة بمجموعة من المهام منها ما يلي:

- المراقبة والرصد.
- التدخل الإنساني في أوقات الكوارث الإنسانية.
- مواجهة بعض الأنشطة اللاشرعية مثل الجريمة المنظمة، إضافة إلى القيام بأي مهام أخرى يراها مجلس الوساطة والأمن، ونص البروتوكول أيضا على انشاء نظام إقليمي "للإنذار المبكر"، كما حد البروتوكول الحالات التي تستخدم فيهما الآلية وهي:[2]
- حالة وقوع العدوان أو التهديد بالعدوان على إحدى الدول الأعضاء.
- حالة الصراع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء.
- حالة الصراع الداخلي، إذا أسفر عن تهديد بوقوع كارثة إنسانية.
- حالات الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان والقانون.
- حالة اسقاط حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي[3].

يمكن تقسيم عمل الايكوموغ إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: التدخل العسكري لوقف إطلاق النار: طلب من الحكومة الشرعية في إحدى الدول الأعضاء في المنطقة عند تعرضها لهجوم عسكري من قوات ثورية، تنتشر القوات بهدف منع الانهيار الكامل للنظام والقانون تهدف إلى تأمين وقف إطلاق النار، خلق مناخ مناسب لبدء التفاوض بين الأطراف المتصارعة، حماية المدنيين مثل ما حدث في سيراليون وليبيريا وغينيا الاستوائية.

[1] – أنس صقر أبوفخر، **المرجع السابق**، ص134.

[2] – بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**، ص139.

[3] – أنس صقر أبوفطر، **المرجع السابق**، ص134.

المرحلة الثانية: فرض السلام: تبدأ عندما تعجز الأطراف المتصارعة إلى الوصول لاتفاق سلام لحل النزاع وتهدف في أغلب الأحوال إلى اللجوء إلى القوة ضد أي طرف ينتهك لاتفاق السلام الذي تم التوصل إليه.

المرحلة الثالثة: عملية حفظ السلام: هي عملية اتبعتها قوات الايكوموج في ليبيريا وسيراليون وغينيا الاستوائية حيث تحولت من نمط التدخل العسكري إلى فرض السلام إلى حفظ السلام، والاستثناء الوحيد على هذا المسار هو عمليا الايكوموج في كوت ديفوار حيث تطورت العمليات من التدخل إلى حفظ السلام مباشرة[1].

ثانيا: آلية رصد الأمن والسلم الإقليميين:

شهدت الجماعة العديد من النزاعات خلال عقد التسعينات، حيث كان من بين أسباب انتشارها عدم وجود آليات لصنع السلام، لهذا تم انشاء نظام لمراقبة السلام والأمن الإقليمي بهدف منع النزاعات المنقعة، ويعتبر من الآليات التي يمكن من خلالها إيجاد تفسير لماهية حدود النزاعات، كيفية حدوثها، إمكانية الوقوع منها، فالبيانات الكمية والنوعية المستقاة من التجارب السابقة في اندلاع النزاعات تستفيد منها لبناء نموذج فعال قادر على:[2]

- توقيع النزاعات قبل حدوثها الفعلي.
- توفير إشارات تحذير واضحة المعالم بشأن الصراع الوشيك.
- محاكاة على أساس معلمات الإنذار المبكر البسيطة أو المؤشرات القابلة للتحديد، حدوث صراع ونهج لحلها، ومن متطلبات نظام الإنذار المبكر الفعال هي:

1- نبل معلومات محدث لتسهيل القدرة التنبؤية لمنع النزاعات وإداراتها وحلها.

2- البحث والتواصل الفعال.

3- قنوات الإتصال الفعالة لإرسال ذات الصلة المعلومات لصانعي السياسات.

أولا: مكونات الإنذار المبكر:

يتكون النظام في إطار آلية منع وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام والأمن وفقا لبروتوكول[3]:

---

[1] – هالة جمال ثابت، "**الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا وإدارة الصراع في المنطقة"، في التكامل الإقليمي في افريقيا، رؤى وآفاق**– تحرير، محمد عاشور واحمد علي سالم، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005)، ص79.

[2] – نجيب نايت عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص72.

[3] – نجيب نايت عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص73. أوانظر :

أ- مركز المراقبة والملاحظة المركزي: مسؤول عن جمع المعلومات التي ترد إليه من مناطق المراقبة والملاحظة وتحليلها وإعداد تقارير وشأنها مع المنظمة الإقليمية، وكذلك مراكز الأبحاث المعنية بدراسة السلم والنزاع.

ب- **مناطق المراقبة والملاحظة:** قسم البروتوكول الدول الأعضاء إلى أربع مناطق استنادا إلى عدة معايير منها الجوار الجغرافي، الاتصال، الفاعلية وتقسم كالتالي:

- **المنطقة الأولى:** جزر الرأس الأخضر، جامبيا، غينيا، غينيا، نيساو، وموريتانيا قبل انسحابها، السنغال، وتم اختيار بانجول عاصمة جامبيا مقر لقيادتها.
- **المنطقة الثانية:** تضم (بوركينافاسو، كوت ديفوار، مالي، النيجر)، مقرها عاصمة بوركينافاسو.
- **المنطقة الثالثة:** تضم (غانا، غينيا، ليبيريا، سيراليون) مقرها مونورفيا عاصمة ليبيريا.
- **المنطقة الرابعة:** تضم (نيجيريا، بنين، توجو) مقرها عاصمة البينين[1].

يقوم كل مقر قيادة إقليمي بجمع المعلومات بصورة يومية في المنطقة الخاضعة له، وكتابة تقارير شانها يتم رفعها إلى مركز المراقبة والملاحظة، وينبغي على الدولة التي بها مركز القيادة أن تضمن حرية الحركة لفريق العمل، مع ضمان الامتيازات والحصانات، وتأمين الممتلكات والثروات وأرواح فريق العمل استنادا إلى اتفاقية الجماعة العامة بشأن الامتيازات والحصانات، وكذلك اتفاقية المقرر (المادة 24)[2].

* الجوانب الإيجابية: حاول البروتوكول المنشئ للآلية في السلبيات التي برزو في البروتوكولين السابقين، ويمكن رصد أبرز هذه الإيجابيات فيما يلي:

1- استحداث مجلس الوساطة والأمن هذا ما يؤدي إلى سرعة الاستجابة للنزاعات، وهو أمر كان مفقودا في البروتوكولات السابقة.

2- وضع البروتوكول نظاما للتصويت داخل المجلس للأغلبية فيما يتعلق بحالات التدخل أو أي قرارات أخرى يسيرها المجلس.

HEADS of State ECOWAS, protocol relating to the Mechanism for conflict prevrtion, Management, Resolation, peace, keeping and security tone (10/12/1999), p14.

[1] - نجيب نايت عبد العزيز، المرجع السابق، ص73.

CEDEAOC Comission, guide de la CEDEAO pour la mediation, crisis, management initiative (fivrier 2018),p20. Pour plus de détails voir : www.ecowas.int.

[2] - سامي بخوش، **المرجع السابق**، ص85.

– وضع قواعد مالية تحكم عملية الآلية فضلا عن توضيح أبرز مصادر التمويل.

– يعد أكثر تحصيلا فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي الرئيسي، كذلك الهياكل الفرعية، فضلا عن المهام المنوطة بكل منها، واستحداث مجلس الحكماء الذي يفي مشاركة المجتمع المدني في إدارة وتسوية النزاعات.

*** الجوانب السلبية:**

– الفشل في أيجاد قوات دائمة للتدخل السريع.

– لم يضم هيكلا للتسوية السلمية للنزاعات.

– لم ينص على إقامة محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب.

يبقى في النهاية القول أن بروتوكول الآلية ساهم في تحسين أداء الجماعة في عملية إدارة وتسوية النزاعات في المنطقة خاصة تلك النزاعات التي كانت سائدة قبل الآلية واستمرت بعد دخول الآلية حيز التنفيذ، مثل النزاع الليبيري والنزاع في كوتديفوار[1].

[1]– نجيب نايت، المرجع السابق، ص71.

الشكل رقم (1): يلخص هيكل السلام والأمن المعتمد من قبل الجماعة (الإنذار والاستجابة):

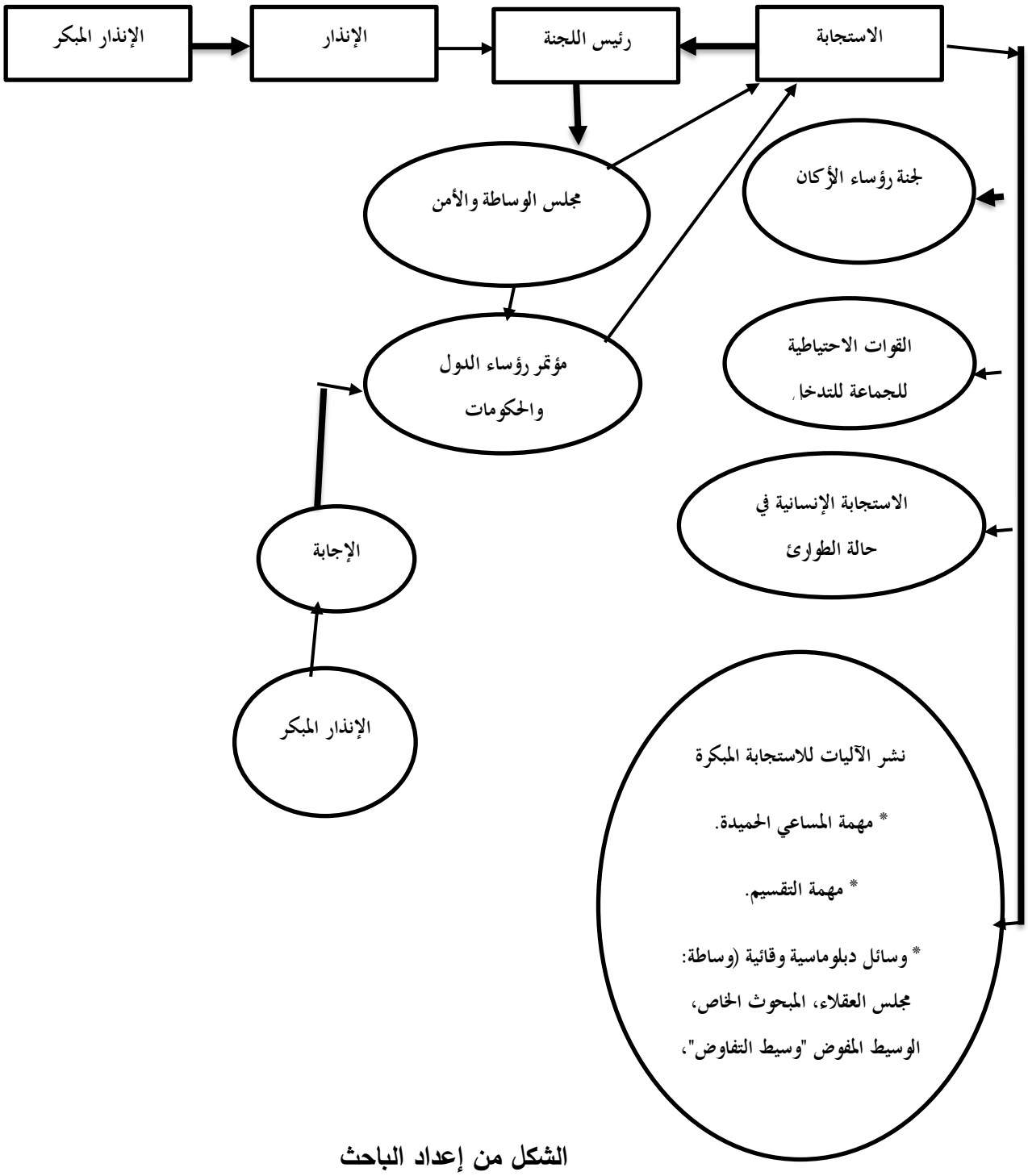

الشكل من إعداد الباحث

الفصل الثاني: تكييف آليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في إدارة النزاع الإيفواري

تمهيد:

عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا منذ نشأتها على متابعة الجانب الأمني في المنطقة، في سبيل توفير استقرار أمن الشعوب غرب إفريقيا ، فاجتهدت بما لها من صلاحيات سياسية أو عسكرية للتدخل في مختلف النزاعات الحادثة، وفيما يلي نستعرض معالجة النزاع الإيفواري غرب إفريقيا وجهود المنظمة في تسويته.

وفي هذا السياق لغرض فهم موضوع النزاع في كوت ديفوار، ارتأينا إلى مدخل عام ثم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، نتحدث في المبحث الأول عن دولة الكوت ديفوار ونشأة النزاع في المنطقة وأسبابه، وفي المبحث الثاني نلخص فيه عملية تدخل الإيكواس والآليات المعتمدة لفضه، ومن ثم تقييم العملية بشكل عام، ونضع بين يدي القارئ الخريطة الجغرافية لدولة كوت ديفوار.

المبحث الأول: النزاع في كوت ديفوار

يعد النزاع في كوت ديفوار من الصراعات المعقدة، فبعدما كانت أنموذجا للاستقرار غرب إفريقيا من 1960 إلى 1993، أصبحت تعج بالصراعات منذ وفاة رئيسها بونيه 1994 نظرا للتدخلات الإقليمية والدولية من جهة، ولتداخل الأبعاد الإثنية والجغرافية والدينية والاقتصادية من جهة أخرى، مما أدى إلى انقسام البلاد إلى قسمين.

6- المطلب الأول: مدخل عام لدولة كوت ديفوار

يقع ساحل العاج في منتصف الطريق بين أوروبا و إفريقيا الجنوبية، يشكل نقطة وصل بين البحر والمناطق الداخلية، شكله مربع الزوايا يقع بيد الدرجتين الخامسة والحادية عشر من خطوط العرض شمال خط الاستواء، والدرجتين الثالثة والتاسعة من خطوط الطول شرق غرينيتش، تبلغ مساحته 322463كم^2.

تحدها من الغرب ليبيريا وغينيا، ومن الشمال مالي وفولتا العليا، ومن الشرق غانا ومن الجنوب خليج غينيال ساحل بطول 500 كلم على المحيط الأطلسي، وليس لها حدود طبيعية إلا مع ليبيريا (نهر كافالي).

يبلغ عدد سكانها وفقا للأخصاء سنة 1975م، 6.670.000 م/ن، أما سنة 1979م تشبر إحصائياتها إلى ثمانية ملايين نسمة، ينتسب السكان إلى خمسة أعراق أساسية تضم ستين فرعا، يعيشون على أرض ساحل العاج، يضاف إليهم مجموعات سكانية كبيرة من أفارقة وأوروبيين، غالبيتهم فرنسيون[1].

الخريطة رقم2: تبين موقع كوت ديفوار

المصدر: https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%

[1] – دنيا فياض طعاند تحرير جورج مغامس، **اللبنانيون في ساحل العاج، لبنان**، (جامعة سيجة اللويزة: مركز دراسات اللبناني، ط1، سنة 2007)، ص ص32-39.

تعتبر ياموسوكرو العاصمة السياسية لدولة كوت ديفوار وأكبر منها أبيدجان وهي العاصمة الاقتصادية وتقع في الجهة الجنوبية غرب الساحل بينما تقع ياموسوكرو على بعد 240 كلم باتجاه الشمال ومن أهم مدنها بواكي في الشمال وباجنوا في الجنوب، وتتميز أبيدجان بكثافة السكان الذين يقدرون بحوالي أربعة ملايين نسمة، بينما تم إنشاء العاصمة السياسية الجديدة في مارس 1983م في ياموسوكرو والتي يبلغ سكانها حوالي 200 ألف نسمة وهي مسقط رأس الرئيس فيليكس هو فيه بواني الذي قاد الكفاح السياسي ضد المستعمر الفرنسي من أجل الاستقلال[1].

عام 1970 اكتشف نفر من الفرنسيين المناطق الداخلية، وأعلن البلد في 10 مارس 1893، مستعمرة فرنسية، باسم ساحل العاج، رسم (نبجر) أول حاكم للبلاد، الحدود الشرقية والغربية بالتفاهم مع إنجلترا وليبيريا، ونال استقلاله بتاريخ 1960، وانتخب فيليكس هوفريه بوايي رئيسا للجمهورية، وجدت ولايته خمس مرات متتالية لغاية 1985، ويعتبر ساحل العاج بلد ذو ونظام رئاسي، تنتخب فيه الجمعية الوطنية بالاقتراع العام وفيه حزب واحد هو الحزب الديمقراطي لساحل العاج، ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 05 سنوات بالإقتراع العام، وهو الرأس الوحيد للسلطة التنفيذية[2].

ومن جهة التقسيم الديني في البلاد، نجد أنه حسب الكتاب السنوي للمخابرات الأمريكية عن الدول الافريقية أن هناك ما بين 35-40% من السكان مسلمون، و20-30% مسيحيون وباقي السكان يدينون بديانات وثنية افريقية، هذا التقسيم الديني يتقاطع مع التقسيم الإقليمي والقبلي داخل البلاد، فغالبية المسلمون يقطنون في الإقليم الشمالي ينتمون لقبيلة الجيولا، بينما يتمركز المسيحيون في شرق وغرب البلاد ينتمون لقبيلة البولي، والبيئي أما الجنوب فالأغلبية فيه للمسيحيين، كما أن هناك اكثر من ثلاثة ملايين من الأجانب داخل ساحل العاج ومن أهم المهاجرين من الدول الإفريقية المجاورة "بوركينافاسو" و"مالي" زيادة إلى أقليات عربية "لبنانية" وأخرى أوروبية "فرنسية"[3].

فالتعددية القبلية وتوزيعاتها الإقليمية وتداعياتها هي نتاج لجهود استعمارية فرنسية سابقة، كذلك ظهور وبروز ساحل العاج كمنطقة جذب اقتصادي للدول المجاورة وهي غانا شرقا، بوركينافاسو وفولتا العليا ومالي شمالا، وغينيا وليبيريا في الغرب بهذا ما أدى إلى أن تكون دولة ساحل العاج دولة تجذب المهاجرين وهذا

---

[1] – خالد حنفي علي، محنة الديمقراطية في ساحل العاج، مصر، **مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام**، المجلد 101، جانفي سنة 2003، ص144.

[2] – دينا فياض طعان، اللبنانيون في ساحل العاج، **مرجع سابق**، ص42.

[3] – عبد الرزاق جاسم خيري، مشكلة الحكم في ساحل العاج، **مجلة دراسات دولية**، العدد 54، 1 أكتوبر 2012، ص66.

ما أدى إلى تداخل وامتداد دول الجوار إلى خلق ازمة مواطنة للعاجيين بعد الاستقلال حيث أصبح كثير من العاجيين لهم أصول في دول مجاورة وهو أمر ظهر مع القيادي المسلم الحسن وترا الذي تنتهي أصوله إلى أسرة بوركينافاسو وقد تشكلت ما تسمى بأزمة اندماج وطني عند استقلال البلاد في بداية الستينات[1].

لا نستطيع فهم التطورات الحالية دون اللجوء لما في كوت ديفوار لمعرفة الخلفيات والبدايات الأولى للنزاع، فهي دولة متعددة الأديان كما ذكرنا سابقا تتوزع على ثلاثة هي (جبيلا- باولي- وبي)، فكان الرئيس السابق هو فوت بونيه اعتمد قدحيو باولي التي كانت العمود الفقري للحزب الحاكم قبل التعددية، كما يتخذ الحزب الحكم الحالي (الجبهة الشعبية العاجبة) من قومية ذات الأغلبية المسيحية كقاعدة ارتكاز، وقبيلة جيولا اعتمدت صف الحسن وتارا وحزب تجمع الجمهورية ذات الأغلبية المسلمة.

وهكذا تداخل الشق الديني والعرفي والسياسي، زيادة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية لعبت دورا كبيرا في تغذية الاحتقان بين الإيفواريين، فالمنطقة الشمالية تعتبر منطقة فقيرة تعتمد على المجال الزراعي، على غرار المنطقة الجنوبية التي تعتبر منطقة غنية معظمهم يعملون في المجال الصناعي فبوادر هذا الاختلاف وما يسمى بالاستغلال الاقتصادي من طرف الجهة الجنوبية ما أدى إلى تمرد الجهة الشمالية عليهم[2].

7- المطلب الثاني: نشأة النزاع (الأزمة في ساحل العاج):

تعيش ساحل العاج حالة من عدم الاستقرار منذ وفاة رئيسها هوفيه في فيفري 1994، حيث تعاقب على السلطة بعده من كونان بيديه وروبرت جي، ولوران غباغمبو، إلا لأن سياسة هؤلاء القادة لم تفلح في الخروج بالبلاد من دائرة عدم الاستقرار والصراع الأمر الذي اضطر الرئيس غباغبو إلى مطالبة الإكواس بالتدخل لموجهة الصراع المسلح الذي اندلع في البلاد منذ سبتمبر 2002م[3].

ازدادت حدة الصراع وعدم الاستقرار مع وصول الرئيس غباغبو لسنة الحكم سنة 2000، واندلاع الحرب الأهلية سنة 2002م، والتي قسمت البلاد إلى شطرين، أحدهما في الشمال تحت سيطرة المتمردين

---

[1] - خالد حنيفي علي، **مرجع سابق**، ص145.

[2] - زيد يحي المحبشي، ساحل العاج صراع رئاسي بنكهة الكاكاو والبارود في :

http://al-mahbashi.blogspot.com/2011/01/blog.post.html(03-05-2020)

[3] - سماح سيد احمد المرسي، التكامل الإقليمي مآلية لتعزيز السلوك والأمن في افريقيا (مع إشارة خاصة لدور الإيكواس في غرب افريقيا)، **بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لشباب الباحثين في قضايا السلم والأمن في افريقيا**، (مصر: معهد البحوث والدراسات الافريقية، سنة 2002)، ص12.

"القوات الجديدة" والأخرى في الجنوب تحت سيطرة "الرئيس باجبو" وهو الوضع الذي ما زال مستمر بالرغم من توقيع إتفاقية السلام، وجاء داجو في مارس 2007 بين الطرفين[1].

حكام ساحل العاج منذ الاستقلال وطريقة انتقال السلطة 1920 -2012م

الرئيس	مدة الحكم	وسيلة انتقال السلطة
فليكس هوفويه بوانيه	7 أوت 1960- 7ديسمبر 1993	سلمية
كونان بيديبه	1993 ديسمبر- 1999	سملية تخللها نزاع على السلطة مع رئيس الوزراء آنذاك الحسن والتارا.
روبرت جي	ديسمبر1999- أكتوبر 2000.	غير سلمية (أول انقلاب عسكري بعد الاستقلال)
لوران غباغبو	أكتوبر2000- 2010	أول انتخابات تخللتها حالات عدم الاستقرار وحرب أهلية بسبب مشكلة الهوية.

انعكست التركيبة القبلية على طبيعة الحياة السياسية في ساحل العاج ذلك أن موت فيليكس هوفيه بوانيه أدى إلى تفجر النزاعات القبلية بين من هم من الديانة الإسلامية والديانة المسيحية وغيرهم وطرحت القومية العاجية في محاولة للتشكيك بعاجية القبائل الشمالية في اعتبارهم عاجيين حقيقيين وتحصر تلك الصفة في أنظمة المتحدرين من القبائل جنوبية.

فالقومية العاجية صنعت تناقضات كبيرة على المستوى المواطنة، قطعت الطريق أمام الحسن واتارا لأن ينقسم لانتخابات رئاسية أو أي إمكانية لمسلم أن يحكم البلاد[2].

فقد حاول الاستعمار الفرنسي منذ قدومه إلى دولة ساحل العاج أواخر القرن التاسع عشر وفي حصول البلاد على استقلالها عام 1960م سياسة التفرقة بين الشعب الواحد، عمل على اخضاع البلاد لنظام الحكم المباشر، والتمييز بين المواطنين على أساس الدين، فقد سمح لأبناء القبائل الوثنية والمسيحية باستكمال تعليمهم في فرنسا، وحرم المسلمين من شغل الوظائف الهامة في البلاد، وأصدر قانون عام 1939م، تم بموجبه وضع أنصار كل ديانة تحت إشراف وزارة الداخلية حتى يسهل تتبع تحركات أتباع كل ديانة، كذلك عمل على اسقاط الهوية عن المسلمين، ولم يكتف المستعمر الفرنسي بهذا، بل كان

[1] – ساحل العاج، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية: متاح على الرابط التالي:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic travelguide/details/page/caintrydetails.aspx

[2] – عبد الرزاق جامع خيري، **المرجع السابق**، ص70.

يكافئ كل من يرتد عن دينه من المسلمين بمنحة الجنسية الفرنسية وبذلك ساهمت فرنسا في تمكين الأقلية الكاثوليكية من السيطرة على البلاد[1].

المناخ السياسي– الاجتماعي بدأ في الشهور وازدادت الصراعات الداخلية الإقليمية والمجتمعية في البلاد وتزامن ذلك مع وفاة الرئيس بوانيه المؤسس لدولة العاج خلال هذا الجو المضطرب في 1993/12/07.

كانت وفاة بوانيه بمثابة غذاء لخلافة رفاقه على السلطة وعلى زعامة الحزب بين معسكرين رئيسيين، أحدهما رئيس الوزراء حسن واتارا ويقود الثاني رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) هنري كونان بيديه، فبعد وفاة بونيه نصب بيديه يديه وعين نفسه آنذاك رئيسا للبلاد حتى يتم إجراء الانتخابات، حسب نص الدستور، لكن حسن واتارا لم يرض ونازعه على السلطة، مدعيا أحقيته بالرئاسة، حيث أسرع بإعلان وفاة الرئيس، بينما لحقه بيديه إلى التلفزيون ليثبت نفسه بديلا رئاسيا بالاسناد للدستور، لكن واتار يرفض الاستقالة وأمام الضغوط الفرنسية خاصة تراجع عن ذلك بسبب أنه ينتمي إلى صفوف المسلمين[2].

فاز بيديه بمدة رئاسية جديدة وذلك سبب تلاعبه مع بعض معونيه بقضية الجنسية التي تخص واتارا، حيث شككوا بافوارتيه وقالو: إنه من أصول "بوركينية" وقد أدت هذه الخدعة إلى فوز وسط أجواء من الغضب الشعبي والتوترات، انتهت بإطاحة الجيش به عام 1999م ومن ثم اختير "روبرت جي" رئيسا مؤقتا للبلاد[3].

سعى روبرت جي 1999/ أكتوبر 2000م لكسب التأييد الشعبي من خلال تمسكه بنظام التعددية الحزبية وإعادة الحكم المدني إلى البلاد، والإفراج عن السياسيين المعتقلين آنذاك، كذلك قام بإشراك ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية في الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشاري لإدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية[4].

وقد أجريت الانتخابات في أكتوبر 2000م، وسط أزمة سياسية عامة بتولي لوران غباغبو في 52% الذي كان يترأس الجبهة الشعبية الإيفورية، ورئاسة البلاد[5].

---

[1] – نجيب نايت عبد العزيز، دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات في افريقيا– الاكواس– تسوية النزاع الإيفواري انموذجا–، **مذكرة الماستر غير منشورة في العلوم السياسية**، (تخصص دراسات إقليمية، 2020/2019)، ص84.

[2] – يحي زعفر، الانقسام الاجتماعي والصراع على السلطة في كوت ديفوار، دفاتر السياسة والقانون، جامعة أكلي امحند أولحاج، البويرة، **المجلة 12**، العدد: 02، سنة 2020، ص ص 130–131.

[3] – زعفر يحي، نفس **المرجع السابق**،

[4] – أيمن السيشبانة، أزمة ساحل العاج: يأتي الحسم من الخارج، **مجلة السياسة الدولية**، ع184، أفريل 2011، ص ص40–45.

[5] – عبد الرزاق جاسم خيري، **المرجع السابق**، ص ص67–68.

عقب انتخاب جباجبز زعيم للجبهة حاول فرض سياسته لتأييد الجنوبيين التي تعني بها أن كوت ديفوار ملك للإيفواريين، هذا ما يعني استبعاد كامل للجهة الشمالية سياسيا واقتصاديا، على غرار الحسن واتارا الذي كان معنيا بالمشاركة في العملية السياسية، حيث أصر جباجبو في قضية على عدم قبول ترشيح الحسن واتارا في الانتخابات مما أدى إلى اندلاع مظاهرات من طرف مؤيديه حيث لم يكتف باستبعاد المسلمين وفقط بل سعى إلى الحاق الضرر بهم جسديا من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية عرفت ب"كتائب الموت"، وتضم بالأساس أفراد قبيلة "آلبيتي".

كان الهدف الأساسي منه هو تصفية المسلمين وفي مقدمتهم "واتارا" الذي دعا أنصاره إلى ضرورة العمل على إسقاط النظام، وهنا بدأت الحرب الدينية بين الأقلية حاكمة، وأغلبية مضطهدة، فقامت الميليشيات العسكرية بحرق مساجدهم وذبح المسلمين، وفر الحسن واتارا خارج البلاد بعد محاولة قتله.

قام جباجبو بفرض حالة الطوارئ شمال البلاد خوفا من حدوث تمرد ضده، قتل العديد من الأشخاص وأصيب آخرون جراء الفعل المستبد من طرف قوات الأمن التابعة له، وفي سبتمبر جرت محاولة انقلابية أخرى، أسفرت عن مقتل روبرت جي، وأدت إلى حرب أهلية في البلاد وانقسامها ما بين شمال يسيطر عليه المتمردون من قوى المعارضة وجنوب تحت قيادة جباجبو[1].

لوران غباغبو أصبح زعيم الجبهة الإيفورية ورئيس ساحل العاج بعد أول انتخابات أجريت في أكتوبر 2000م.

في سبتمبر 2002، اجتاح البلاد صراع أهلي، حيث قامت مجموعة من الجنود بشن هجمات على المنشآت العسكرية في محاولة انقلابية لخلع الرئيس لوران غباغبو، استطاعت الحكومة حينها من استعادة السيطرة على العاصمة أبيدجان وأن تحكم قبضتها على جنود البلاد، حيث تمكنت القوات الجديدة بزعامة غيوم سورو من السيطرة على النصف الشمالي من البلاد وتشكلت مجموعتان أخريان– حركة العدل والسلام– وحركة الغرب الكبير الشعبية في ساحل العاج– وكانت تطالب كلها باستقالة الرئيس غباغبو.

كانت هناك محاولات عديدة لتسوية الصراع، بداية من اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2002، كذلك اتفاق لومي في ديسمبر 2002، ثم اتفاق ماركوسيس في جانفي 2003، والذي تم بواسطة فرنسية، حيث دعا اتفاق لينا‌س وماركوسيس إلى انشاء حكومة مصالحة وطنية مؤقتة ذات سلطة تنفيذية واسعة، وتمثل جميع الأطراف، يرأسها رئيس وزراء جديد، كذلك دعا إلى تقاسم السلكة الانتقالي إلى بعض السلطات

[1] – سبام سليماني، مسلمو ساحل العاج... الأزمة وسيناريوهات المستقبل، **مجلة قراءات افريقية**، ع2، أفريل، جوان 2011، ص ص 10–18.

الرئاسية إلى رئيس الوزراء، حصل هذا الاتفاق على الآلاف من المعارضين المؤيدين لغاغبو، ونزل مئات الآلاف للإحتجاج، ومن أجل تنفيذه قام بنشر قوة فرنسية وبعثة تابعة للأمم المتحدة في البلاد لكن خرقه من طرف جنود موالين للرئيس غباغبو، أدى انسحاب قوة حفظ السلام الفرنسية في نوفمبر 2003[1].

قامت منظمة الإكواس جراء هذه الإضطرابات إلى نشر 1200 جندي من قوات حفظ السلام التابعة لها، إضافة إلى 3000 جندي من قوات حفظ السلام التابعة لفرنسا ونجحت في وقف إطلاق النار في الشرق والغرب في أواخر جانفي قامت فرنسا بعقد مؤتمر يضع أطراف النزاع، والقوى السياسية الرئيسية وتم تعيين سيدو دبارا رئيسا للوزراء وتوزيع الحقائب الوزارية في ما بين الأحزاب وأطراف النزاع، ونصت هذه الاتفاقية على إجراء انتخابات رئاسية مطلع سنة 2005[2].

تماطل جياجبو في تنفيذ بنود الإتفاق مما أدى إلى افراز موجة أخرى من الاضطرابات، خاصة بعد حادثة قصف جياجبو لمواقع القوات الفرنسية بالخطأ بدلا من مواقع المتمردين، مما أدى بها إلى قصف القوات الجوية الإيفوارية، كما ظهرت معارضة جديدة في الجنوب تابعة للراحل بوانيه التي أعلنت استعراضها على نظام جباجبو القائم، مما استدعى مجلس الأمن إلى النظر في أزمة كوت ديفوار في بداية سنة 2006م، حيث استمرت الأزمة، واستمرت المساعي للوصول إلى حل سلمي، فكان التوقيع على اتفاقية "واغادوغو" للمصالحة الوطنية سنة 2007، من أهم أهدافها الاعداد لانتخابات رئاسية في 2008، إلا أنها تأجلت، فبعد انتهاء ولاية لوران غباغبو الأولى 2005م كما ذكرنا سابقا بذلك كل من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجماعة الإيكواس جهودا كبيرة في سبيل إجراء هذه الانتخابات الرئاسية لتوحيد البلاد بعد تقسيم القطر إلى قسمين، وفعلا أجريت انتخابات في أكتوبر 2010، بعدما تولت الأمم المتحدة الدعم اللازم للحكومة وللجنة الانتخابية وأسفرت عن فوز غباغبو[3]، وكانت هناك جولة أخرى للانتخابات أسفرت عن تعيين الحسن واتارار بالنسبة للجنة الانتخابية، ولوران غباغبو أدى اليمين الدستوري في القصر الرئاسي الذي كان يتحصن فيه، وهو ما قوبل بمظاهرات عنيفة وموجات غضب شديدة ضده، كذلك واتارت أدى

[1] – ريناتا دوان وميكايلا غوستافون، **النزاعات المسلحة الكبيرة : في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 212–214.

[2] – هيفاء أحمد محمد، الانتخابات في ساحل العاج والموقف الغربي الفرنسي– أنموذجا، **مجلة الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عدد56، سنة 2003، ص48.

[3] – أيمن السيشبانة، **مرجع سابق**، ص115.

اليمين الدستوري وشكل كل منهما حكومة مستقلة عن الأخرى، وهذا ما أدى إلى اعمال عنف وتخريب وموجات غضب مسلحة بين الطرفين[1].

8- المطلب الثالث: أسباب النزاع

أشار معظم الدارسون والمتتبعون للنزاع الايفواري عن تعدد أسباب التي أدت إلى حدوثه، هذه الأسباب يمكن ارجاعها بشكل عام إلى الأوضاع الداخلية للبلاد التي تتمثل بالمعضلة الاثنية بدرجة أكبر، كذلك أسباب دينية وثقافية وسياسية، واقتصادية، واجتماعية...الخ، كذلك هناك بعض الأسباب الأخرى وهي أسباب خارجية لعبت دورا كبيرا مساعدا في استمرارية الصراع. وهذا ما سنبينه فيما يلي:

- **الفرع الأول: الأسباب الداخلية للنزاع الايفواري**

1- السبب الاثني من أكثر الأسباب المؤثرة في اذكاء النزاع الايفواري، لأنه وكما ذكرنا تم تقسيم البلاد إلى قسمين، قسم شمالي بقيادة المسلمين، وقسم جنوبي يسير عليه المسيحيون الكاثوليك التي كانت تتمتع بأوضاع سياسية واقتصادية جيدة أفضل من سالفتهم في الجهة الشمالية[2].

2- **السبب الديني والثقافي:** يرى فرونسوا روبود أن دولة كوت ديفوار هي دولة يغلبها المسلمون، ففي فترة حكم بوانيه سخر كافة الوسائل لخدمة الكاثوليك خاصة على الصعيد المالي، على عكس المدارس الإسلامية التي لم تمنح أي حق في التمويل، حيث اشتغل العامل الديني للإطاحة بواتارا، ما جعل البلاد تدخل في حرب دينية ذات طابع سياسي، فالتميز في الثقافة واللغة استخدمت للتميز بين المواطنين وكانت الثقافة الايفوارية تواجه الاتفاقات الأخرى خاصة ثقافة المسلمين[3].

3- **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:** هناك تفاوت كبير بين القسمين: الشمالي (فقير)، والجنوبي (غني)، فمنذ حكم بوانيه كان هناك استغلال اقتصادي للشماليين، مما أدى بهم إلى التمرد والغضب احتجاج على أوضاعهم الاقتصادية، فالوضع الاقتصادي في فترة حكن بوانيه كانت صعبة جدا بسبب تراجع أسعار الكاكاو عالميا الذي تعتبر من البلدان الأكثر انتاجا له بنسبة 40% من الإنتاج العالمي، ومع توليه للحكم

---

[1] - Union européén, rapport final éléction présidentielle 31 octobre-28 november 2010, mission d'observation éléctorale de l'union européen, p.p 44-48 sur : **http://www.eods.eu/library/FR%20/VORY%COAST%2025.01.2011-fr.pdf**

[2] -Géographie Humaine, à la découvert de la cote d'ivoire sur: **https://sites.google.com/site/aladecouvetedlacotedivoire/matiere-4 (12/06/2020).**

[3] - Françris ROUBAUD, la crise d'en-basa abidjan ; ethnicité, gouvernance et démocratice sur:https://www.researchgate.net/publication/44961657-la-crise-vue-d'en-bas-a-abidjan-ethncité-gouvernance-et-democratie (12/06/2020).

تفاقمت الأوضاع المزرية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بسبب تطبيق برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، ووجد قوانين أدت إلى زيادة حدة الخلافات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وانتشار الفساد، واختلاس الأموال، كذلك التقسيم الغير متساوي لعوائد المحاصيل البلاد الأساسية، التي أدت إلى ظهور حالة من النفور والتذمر الداخلي، حيث توقف البنك الدولي عن تمويل البلاد بمساعداته المعتادة وهذا ما فعله الاتحاد الأوروبي[1].

4- **الأسباب السياسية:** فرض التعددية الحزبية في البلاد: ادخال بعض الإصلاحات السياسة تحت الضغط الأمريكي واستحداث منصب رئيس الوزراء، وهو السبب الذي أدى إلى انفجار النزاع، حيث برز الصراع بين بونيه وحسن واتارا على الحكم خاصة بعد محاولة بيديه الاقصاء السياسي للمعارضة الشمالية حتى لا يتمكن من الترشح للانتخابات الرئيسية[2].

- **الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للنزاع الايفواري**

1- **أسباب إقليمية:** بعض الدول المجاورة لكوت ديفوار لم تكن مستقرة سياسيا وأمنيا على غرار ليبيريا، التي ساهمت بنسبة كبيرة في الازمات الإيفوارية خلال حكم تايلور، عندما قام بتقديم الدعم للمتمردين التابعين في الجهة الغربية لكوت ديفوار، حيث قام بإرغام قواته بالمشاركة في التمرد الذي وقع هناك، أما بالنسبة لبوركينافاسو فإن سيطرة الايفواريين على أراضيهم أدت إلى فقدانها لمورد اقتصادي من تحويلات مواطنيها، وتسريح الجنود الشماليين من الجيش الايفواري، فشكلوا النواة الأولى والقاعدة الخلفية للجبهة الوطنية لشمال كوت ديفوار، هذا ما يفسر تصاعد هجمات جباجبو ضد المهاجرين والمتمردين من بوركينافاسو ما جعلها تغلق الحدود مع كوت ديفوار[3].

2/ أسباب دولية (قوى دولية): من خلال انحيازها إلى أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر، ما يساهم في اشتعال النزاع.

فمثلا فرنسا تمثل الإرث الاستعماري من خلال قبضته المباشرة التي امتدت 148 سنة، فاستمرار هيمنته على كافة المفاصل والمرافق في الدولة.

---

[1] – بدر حسن الشافعي، **المرجع السابق**، ص326.

[2] – طارق عادل الشيخ، "انقلاب ساحل العاج... شرح جديد في غرب افريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، ع.140، أفريل سنة 2000، ص128-139.

[3] – Herfi Halerre Bae YOMEKA Mikolo et pascaline AVLESSI, Analyse des Faits politique en Afrique : cas de la cote d'Ivoire internationales, 2010), p.22.

خاصة وأن أبيدجان عاصمة كوت ديفوار تمثل موقع استراتيجي مهم ذات ثروة هائلة ما جعل البلد همزة وصل ووسيط بين البضائع والسلع الفرنسية والغربية وبلدان غرب إفريقيا ، كل هذا تحت شعار حماية الأقلية المسيحية والوثنية على حساب الغالبية المسلمة[1]، ونظرا لما تشهده البلاد من تفاوت اقتصادي للشقين الشمالي (الفقير) والجنوبي (الغني)، هذا ما جعل المسلمين يرغبون بالمشاركة في العملية السياسية وقيام اضطرابات بين الجانبين خاصة بعد رحيل بوانيه[2].

أصبحت فرنسا عاد 2004م طرفا في النزاع بعد دخولها خ المواجهة مع الرئيس جباجبو، فالقوات الفرنسية قامت بقصف القاعدة الجوية لكوت ديفوار واستولت على مطار أبيذجان والجسور الرئيسة للبلاد[3]، لم تتوقف فرنسا هنا بل لجأت إلى مجلس الأمن الذي فرض حظر السلاح على كوت ديفوار لمدة 13 شهرا، ومنع السفر وتجميد الأرصدة بالنسبة للأشخاص الذين يهددون السلام والمصالحة، كذلك الأشخاص الذين يقومون بانتهاك حقوق الانسان والتحريض العلني على العنف تشملهم هذه التدابير. كذلك حاولت فرض السيطرة على البلاد والمحافظة على مصالحها في منطقة كوت ديفوار[4].

أما فيما يخص الأجندة الأمريكية فقد عملت على تكريس مبدأ التعاون بدلا من التنافس مع فرنسا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، لحرصها على حشد أكبر تأييد دولي في حربها ضد الإرهاب، هذا كان سبب التوافق بين أمر أمريكا وفرنسا حيال النزاع في كوت ديفوار، لكن نظرة أمريكا للنزاع تغيرت لأنها تراه فرصة نجاحها في كوت ديفوار كبيرة، نظرا لتجربتها في السنغال، كما أنها تحسنت من صورة أمريكا أمام الشعوب الإسلامية من خلال دعم واتارا، من خلال اختراق الساحة العاجية وقلبها ضد الوجود الاقتصادي الفرنسي وارغامها على الرحيل منها، خاصة أن العاجيين يعتبرونهم السبب الأول لنهب ثرواتهم، ليحل محلهم الأمريكيون[5].

---

[1]– زيد يحي المحبشي، ساحل العاج: صراع رئاسي بنكهة الكاكاو والبارود (تم الاطلاع على الموقع في 2012/01/05) فيك **http://www.annaba.org/nbanews/2011/01/235.htm**

[2] – سامي بخوش، **مرجع سابق**، ص92.

[3]– فريدة بنداري، الصراع السياسي في كوت ديفوار (تم الاطلاع على الموقع في 2012/01/05) في: –**http://www.elsyasi.com/article détail.aspsc?id=383**

[4] – سامي بخوش، **المرجع السابق**.

[5] – زيد يحي المحبشي، **المرجع السابق**.

المبحث الثاني: تدخل منظمة الإيكواس في النزاع الإيفواري.

سعت جماعة الإيكواس منذ تدخلها بعد الانقلاب على الرئيس جباجبو في سبتمبر 2002، إلى تفعيل الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع.

تطرقنا في المبحث الأول الإطار الكرونولجي للنزاع في كوت ديفوار، كذلك ذكرنا مختلف الأسباب الداخلية والخارجية الي أدت إلى نشوبه، في هذا المبحث سنتناول جهود منظمة الإيكواس ومبررات تدخلها في حل هذا الصراع وأخيرا محاولة تقييم كل ذلك.

الجداول رقم (1) (2) و(3) و(4) و(5) تلخص أهم اتفاقيات ومحادثات في الأزمة الإيفوارية:

الجدول رقم (1)

	الإتفاقية: اتفاقيات لومي الأولى، الثانية، الثالثة	تاريخ الإنعقاد
الأطراف الحاضرة	-رئيس الطوقو وممثل السلطة الايفوارية -قائد الحركة الإيفوارية لكوت ديفوار -الأمين التنفيذي لجماعة الإيكواس	**2002/10/01-** **2002/10/17-**
الأهداف ومخرجات الاتفاق	-وقف إطلاق النار للإفراج عن أسرى الحرب -تقديم مشروع عفو يشمل الإفراج عن السجناء العسكريين والسماح بعودتهم من المنفى وادماجهم في الجيش من جديد	**2002/11/01-**

الجدول رقم (2)

	اتفاق ليناس ماركوسي	تاريخ الانعقاد
الأطراف الحاضرة	-رئيس طاولة المحادثات بيار مازود -رئيس الوزراء الأسبق لكوت ديفوار سيدو ديارا -ممثلين عن الهيئات الدولية الإقليمية (EDEAO, ONO, UA) -بعض الأحزاب السياسية الايفوارية والمعارضة والمتمردين: MFA, UOPIC, PDCI, RDA, PIT, PDR, UDCI, MJP, MPCI, MPIGO, FPI	**2003/01/26-15**
الأهداف ومخرجات الاتفاق	تشكيل حكومة مصالحة وطنية تضم جميع الأطراف. -قيمر ذو الشمال يحصلون على وراثي الدفاع والداخلية. -تعيين رئيس الوزراء بشكل لا رجعة فيه في الانتخابات القادمة. -مراجعة الدستور لاسيما معايير الأهلية لرئيس الجمهورية -مراجعة معايير القبول بالجنسية التي تتجاهل الايفواريين -إعادة هيكلة القوات المسلحة.	

الجدول رقم (3)

	اتفاق أكرا (عاصمة غانا) الأولى، الثانية والثالثة	تاريخ الانعقاد
الأطراف الحاضرة	-رئيس غانا جون كوفور -رئيس جماعة الإيكواس -كوفي عنان (الأمم المتحدة) -لوران جباجبو -رئيس الوزراء الايفواري سيوديارا والقوى السياسية الحاضرة في اتفاق لينا ماركوسي	**2002/09/29** **2003/03/07** **2004/07/29**
الأهداف ومخرجات الاتفاق	-وقف الاعتداءات إعادة تأكيد سلطة لوران جباجبو وإنشاء مجلس الأمن القومي	

الجدول رقم (4)

	اتفاق بريتوريا جنوب افريقيا	تاريخ الانعقاد
الأطراف الحاضرة	-الرئيس غباغبو -رئيس الحزب الديمقراطي هنري كونان بيدي -رئيس الوزراء سيو ديارا -رئيس الوزراء الأسبق الحسن واتارا -قائد القوات الجديدة قيوم سورو -وسيط الاتحاد الافريقي (رئيس جنوب افريقيا) طابوميكي	**2005/04/06**
الأهداف ومخرجات الاتفاق	-وقف الاعتداءات -نزع سلاح الميليشيات -انشاء لجنة انتخابية -تعديل المادة 35 من الدستور 3.	

الجدول رقم (5)

	اتفاق واغادوغو	تاريخ الانعقاد
الأطراف الحاضرة	-الرئيس الايفواري لوران غباغبو -قائد القوات الجديدة قيوم سورو -الرئيس البوركينابي بليز كومباوري	**2007/03/04**
الأهداف ومخرجات الاتفاق	-إحلال السلام في كوت ديفوار وإعادة توحيد البلاد	

الجداول رقم (1)، (2)، (3)، (4)، (5) من إعداد الباحث

9- المطلب الأول: مبررات مشروعية وتدخل الإيكواس في كوت ديفوار

كان لتدخل منظمة الإيكواس مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية لتسوية النزاع وذلك بانتهاجها طرق سلمية، وارسالها بعد ذلك القوات الخاصة بها وذلك لحفظ السلام، فقد حظي تدخلها بموافقة أطراف النزاع فيما يخص مشروعيتها لم تكن هناك أية مشكلة.

- **الفرع الأول: أسباب تدخل الإيكواس:**

تعددت الأسباب لتدخل منظمة الإيكواس لتسوية وحل النزاع في كوت ديفوار فالرئيس جباجبو حيث قام بتصفية مئات الخصوم منهم روبرتجي، كذلك مواجهة المتمردين أدى إلى قيام صراع شامل خاصة بعد اغتيال جيه[1].

يرى أيكيه أديباجو أن تدفق اللاجئين إلى دول الجوار خاصة ليبيريا، غانا، غينيا، بوركينافاسو أدى إلى أمكانية حدوث المجاعة لهؤلاء، وحدوث توتر لها لأنها تعاني من أزمات سياسية داخلية[2].

وقد كانت هناك مخاوف من إمكانية التهاب الصراع بين كوت ديفوار وبين الدول المجاورة خاصة بوركينافاسو وليبيريا بسبب الاتهامات بإيواء المعارضة، حيث اتهمتها بدعم الحسن واتارا من طرف

[1] - خالد حنفي، محنة الديموقراطية، **مرجع سابق**. ص149.

[2] - Adekeye AHE BAJ,Ismai Rasid, West Africa's security challenges, Building peace in a troubled region, project of the international peace academy, LONDON, 2004; p299.

بوركينافاسو الذي كان ينتمي إلى أصول بوركينية كذلك اتهمت ليبيريا بإيواء المعارضة الشمالية، مما جعلها تقطع الاتصالات مع بوركينا فاسو وإغلاق الحدود بين البلدين[1].

فمثلا أمريكا لم تبد أيضا أي اهتمام تدخل منظمة الإيكواس جاء نتيجة عدم التدخل الخارجي بالنزاع، بل وتشجع الأمم المتحدة لتسويته، فواشنطن كانت تسعى لجلب التأييد الدولي بهما ضد العراق التي اعتبرت غير مشروعة، لم تقم أمريكا بإرسال أي بعثة مراقبة لمراقبة وقف اطلاق النار، فقام مجلس الأمن بالمطالبة والتدخل فورا بنشر قواتهما للفصل بين القوات[2].

ومن جهة أخرى أكد الرئيس الفرنسي شيراك أن بلاده مهتمة بتأمين رعاياها وأنه لم يتدخل في النزاع الايفواري، وسيترك التدخل لجماعة الإيكواس [3].

- **الفرع الثاني: مشروعية التدخل:**

مارك مالان الذي اعتبر تدخل الجماعة في النزاع الايفواري مشروعا من الناحية القانونية، حيث تم هذا القرار بعد التشاور بين أعضائها ووفقا لمبادئها، فالانقلاب الذي حدث حينها اعتبره الجماعة خرقا لأحد مبادئ الاتحاد الافريقي، الذي كان يقضي عن عدم جواز الإطاحة بالحكومات المنتخبة، فكان هناك اجماع من قبل رؤساء الدول الأعضاء على ضرورة التدخل عن طريق نشر قوات لتسوية هذا الصراع[4].

10- المطلب الثاني: جهود المنظمة في تسوية النزاع في كوت ديفوار (أدوات التدخل وجهود التسوية السياسية والعسكرية)

جهود المنظمة في التسوية السياسية والعسكرية النزاع الإيفواري

عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على استخدام أساليب التسوية الدبلوماسية في محاولة لحل النزاع في المنطقة. كذلك اضطرارها إلى استخدام أساليب التسوية العسكرية. قررت الجماعة تشكيل لجنة وساطة، أو كما تسمى مجموعة اتصال على مستوى قممها غير العادية التي عقدت في أكر (سبتمبر

[1] – خالد حنفي، محنة الديموقراطية في ساحل العاج، مصر، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، المجلد/ ع 101، جانفي سنة 2003، ص149.

[2] – عبد الحميد شتا، "الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغوط الخارجية، **مجلة آفاق افريقية**، عدد 13، ربيع 2003م، ص ص 60-61.

[3] – بدر حسن الشافعي، **مرجع السابق**، ص 336.

[4] – Mark Malon « Ecowas Operation from 1990 to 2004: Synopsial Lessons Noted and Key Recommendation"; Paper presented to ecowas lessons learned workshop (Accra: Kofi Annan international peace keeping training center, 10-14 Feb; 2004) p.11

2002)، هذه اللجنة تضم كل من: غانا بيساو، غانا، نيجيريا، توجو، مالي، النيجر) وذلك حتى يتوقف المتمردون عن الأعمال العدائية ووضع إطار عام للتسوية[1].

وقد نجحت جهود هذا الفريق في اقناع الحكومة والحركة الوطنية في كوت ديفوار بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بينهم في 17 أكتوبر 2002م، هذا الاتفاق بداية السلام بين الجانبين، كذلك قررت اللجنة نشر قوات مراقبة تابعة للجماعة حتى تتولى مهمة الإشراف على عملية وقف إطلاق النار[2].

وقد كانت هناك مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي دفعت الجماعة للتدخل من خلال ارسال قواتها لأجل عملية حفظ السلام، أهم هذه الأسباب هو استمرار النزاع بين (المعارضة الشمالية والتظاهرية)، وفشل الجهود السلمية والدبلوماسية في تهدئة النزاع، حيث تم خرق اتفاق وقف إطلاق النار من كلا الجانبين، حيث ظهرت حركتي التمرد في الغرب، وسيطرتها على ماني وداناي الاستراتيجيتين، مما أستدعى عقد اتفاق لوقف اطلاق النار مع هاتين الحركتين، وضرورة نشر قواتها للفصل بين أطراف الصراع الثلاثة (الحكومة، متمردي الشمال، متمردي الغرب)[3].

- فوفقا لقرارات قمة الجماعة التي عقدت في (داكار 2002) تم تحديد مهام القوات فيما يلي:
- بحفظ الأمن وحماية الأشخاص والمراقبين الدوليين والمنظمات العامة في المجال الإنساني.
- حماية المدنيين من أي تهديد أو عنف جسدي يتعرضون له في مناف انتشار القوات باستخدام كافة الوسائل.
- مراقبة الأعمال العدائية وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات.
- المشاركة في عملية مراقبة نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم[4].
- جهود التسوية التي قامت بها الجماعة مرت أساسا بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل لياس ماركوسيس (25 جانفي 2003)

المرحلة الثانية: مرحلة اتفاق لياس مركوسيس وما بعدها[5].

---

[1] – Africa South of the Sahara 2004 (London: Europa publication LTD.), Different Issues, pp. 1325- 1326.

[2] – جمال ثابت هالة، إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990-2000، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**. (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005)، ص 427.

[3] – عبد الحميد شتا، **مرجع سابق**، ص 59-60.

[4] – Ifeaha Azikuie, « the Ivorain Crisis : one year of ecowas debate Initiatives and Military", Vanguard (newspaper, (logos, 20 october 2003) in **www.allafrica.com/staries/2003,pp.23**.

[5] – بدر حسن الشافعي، ح. س. ذ، ص 342.

المرحلة الأولى: هذه المرحلة بذلت فيها الجماعة جهودا دبلوماسيا للتوصل لاتفاق يدعو للسلام على مختلف الأصعدة، ولهذا الغرض استخدمت كل أجهزتها المعدنية من أجل التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين أطراف الصراع، كما أنه عملية التنسيق مع المنظمات والدول الأخرى خاصة فرنسا كانت ضعيفة إلى حد ما في هذه الفترة، وفي هذا الشأن نلاحظ التدخل الفوري للجماعة لتسوية الصراع خاصة بعد الانقلاب الذي قام به روبرت جيه 1999، حيث عقدت قمة طارئة للتدخل في حركات التمرد، حيث أسفرت عن توقيع اتفاقية لوقف اطلاق النار في توجو 17 أكتوبر 2002[1].

المحادثات السياسية بين الجانبين توقفت بسبب إصرار الجبهة الشمالية لإقالة جياجبو وتغيير الدستور واجراء انتخابات جديدة، حيث طالب غباغبو بضرورة نزع السلاح، وبالرغم محاولة تقريب وجهات النظر بين الجانبين إلا أنها فشلت في ذلك[2].

تجددت الأعمال العدائية بين الجهتين الشمالية والجنوبية، وظهرت حركتي التمرد في الغرب وانهارت محادثات السلام، عقدت الجماعة قمة أخرى في داكار (18 ديسمبر 2002) حيث كانت أهم بنودها الموافقة على نشر قوات عسكرية للجماعة لكي تحل محل القوات الفرنسية التي تراقب اتفاق وقف اطلاق النار، وذلك بحلول نهاية العام[3].

حاولت الجماعة اقناع رئيس الطوغو لإجراء محادثات مع حركتي التمرد في الغرب لإقناعها بالإنظمام لاتفاق أكتوبر لوقف اطلاق النار، وأسفر عن موافقة حركتي التمرد في 13 جانفي 2003 وبذلك تم وقف جميع الأعمال القتالية مع الحكومة، والسماح بنشر قوات الجماعة للفصل بين القوات، كذلك المشاركة في مفاوضات السلام في باريس.

المرحلة الثانية: يرى ستيفن سميث أن هذه المرحلة شهدت جهودا دبلوماسية أكبر، وتعامل أكبر بين الجماعة الاقتصادية والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة، وفرنسا، سعت الجماعة بالتنسيق مع فرنسا وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيليبان دورا مهما في هذا الشأن، تمكن من انتزاع إجراءات الطوارئ الأساسية من أجل العودة إلى السلام في كوت ديفوار المنقسمة إلى جهتين متصارعين لمدة تفوق المائة يوم بسبب الحرب الأهلية، حيث وافق صاحبه على "إنهاء جميع الأعمال القتالية على جميع الجبهات" والفصل الفوري للمرتزقة من قبل القوات الحكومية وجميع الهيلكوبتر القتالية، وبالتالي الدخول في عملية تهدئة وهدنة،

---

[1] – Mark Malon, op. cit, p.11.

[2] – هالة جمال ثابت، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وإدارة الصراع في المنطقة، م. س. ذ. ص427.

[3] – **مكان نفسه.**

بين الأطراف، وبعد هذا اللقاء حدد "دوفيليبان" يوم 15 جانفي افتتاح المائدة المستديرة بين جميع القوى السياسية الإيفورية لمناقشة مشكلة الهوية الوطنية الهجرة غير الشرعية، قانون الأراضي الريفية، شروط الترشح للانتخابات التي كانت تعتبر أصل النزاع المسلح الحالي[1].

اتفاقية ماركوسيس* التي تم التوقيع عليها في 24 جانفي جاء في أهم بنودها[2]:

1/ الترحيب باتفاق وقف اطلاق النار، وأن تشرف عليه قوات الجماعة بمساعدة القوات الفرنسية (اليكورن).

2/ تشكيل حكومة وطنية برئاسة سعيدو ديارا، في إجراء الانتخابات الرئاسية 2005 والتي لم يتمكن من الترشيح فيها.

3/ تشكيل حكومة وطنية من ممثلين يتم تعيينهم من قبل الأطراف المشاركة.

4/ بقاء الرئيس في منصبه لحين إجراء الانتخابات الرئاسية مع تقليص صلاحياته لصالح رئيس الحكومة.

5/ تشكيل مهام جديدة للحكومة تتمثل في إعادة بناء الدولة وبعض التعديلات الدستورية والقانونية لتطبيق برنامج الدائرة المستديرة، (شروط الترشح للرئاسة[3]) والسماح لأبناء مستأجري الأراضي الزراعية بوراثة عقود الايجار طويلة الأمد، إصدار عفو عام عن كل من حمل السلاح بمن فيهم الجنود المنفيين في الخارج، ونزع أسلحة جميع حركات التجرد، وطرد المرتزقة الأجانب العاملين في الحكومة، كذلك إعادة تشكيل الجيش ووزارة الداخلية والاستعانة بالمشورة الخارجية خاصة فرنسا.

6/ تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق (ممثلين من الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي، سكريتير الجماعة، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، منظمة فرانكفون، البنك الدولي الصندوق الدولي، الدول الثمانية الكبرى (فرنسا)).

---

[1] – Stephen Smith, Laurent Gbagbo promet « un ossez– le feu intégrale en cote d'Ivoire, le monde,04,01,2003.

* نسبة إلى المدينة التي عقدت فيها المائدة المستديرة.

[2] – حول بنود مؤتمر المائدة المستديرة التي تمخضت عنه الاتفاقية، انظر:

Text of Linas– Marcosis Accord, in, « Cote d'Iviore : No peace in sig », 12, 2004,paris.pp :33.31

[3] – حول هذا النص: ملحق الاتفاق (برنامج عمل الحكومة الوطنية) المادة 3/ف01 في:

Cote d'Ivoire : programme of the goverment of National, in : **www.usip.org/liberary/cote** d'ivoire/ei 242003en.html.p3.

7/ قيام كل من قوات الجماعة، فرنسا، الأمم المتحدة بتأمين الأفراد المشاركين في المؤتمر، وتأمين أعضاء الحكومة الجديدة إذا لزم الأمر[1].

واجه اتفاق "لياس ماركومي" صعوبات كثيرة في تنفيذ محتواه، حيث تباطأ هياجبو في تنفيذ بنود هذا الاتفاق، مما جعل الصراع يتأجج مرة أخرى بين الأطراف وتأجيل الانتخابات لعدة مرة إلى غاية إتمام عهدته الثانية، بحيث رفضت أنصاره هذه المحادثات السياسية[2].

أما فيما يخص الجهود العسكرية التي بذلتها الإيكواس في تلك الفترة بالتنسيق مع القوات الفرنسية تمثلت في:

أولا: التحول من مراقبة وقف إطلاق النار إلى السيطرة على مناطق بناء الثقة.

الثاني: استعادة الحوار المفقود بين القوى المتصارعة، من نتائجه:

*إطلاق سراح السجناء.

* نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة دمجهم.

* وقف استخدام الأسلحة الثقيلة.

* نشر القوات في كل الإقليم لاستعادة الثقة بين الأطراف.

* حماية الشخصية لأعضاء الحكومة[3].

بالرغم من هذه النجاحات إلا أن قلة عدد أفراد الجماعة، وضعف قدرتها التسليحية، جعل تسوية هذا النزاع صعبا عليها بمفردها، لهذا قام مجلس الوساطة والأمن في قمة أكرا 2004 ببعث رسالة لمجلس الأمن الدولي بضرورة نشر قوات تابعة للأمم المتحدة لكي تتولى مهام الأمن التي كانت منوطة بالإكوميسي، كما دعت الإتحاد الأوروبي بضرورة دعم تمويل قوات الجماعة لحين وصول القوات الدولية[4].

عاد الصراع من جديد بعد أقل من شهرين، بعد ما قام جباجبو بإقالة ثلاثة من الوزراء التابعين للقوى الوطنية بما اعتبر خرقا لاتفاق باريس، حيث قام ديارا بالتوقف عن أداء مهامهم منصبه محتجا على قرار

---

[1] – بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**، ص ص346-347.

[2] – نجيب نيت عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص101.

[3] – Abdoulay Fall, « Ecwas Mission in cote d'Ivoire : partership for peace ; **www.invent.org/o**f texte/military/fall.htm.p1.

[4] – Ecowas press Releases : Ministers of security Council call for urgent Resumption of Disarmanent n Liberia, No24. 19 March 2004.

جياجبو، وهنا ازداد التوتر بين الجبهتين جياجبو ومؤيديه من ناحية وديارا من ناحية أخرى، حيث طالب مؤيدي جياجبو بمغادرة ديارا والمطالبة برحيل القوات الفرنسية والدولية[1].

في جويلية 2004 استضافت أكرا في اجتماع لها 13 رئيس من كل دول الجماعة، فضلا عن الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الإتحاد الافريقي، ورئيس جنوب افريقيا بحضور أطراف النزاع، وتو التوصل إلى اتفاق جديد عرف باسم اتفاق أكرا الثالث، نص على ما يلي: تعديل الدستور والسماح للمهاجرين بممارسة حقهم في الانتخابات الرئاسية، تسهيل حصول المهاجرين وذويهم على الجنسية العاجية، نزع السلاح وتسريح الجنود ودمجهم في الجيش، تعهد جباجبو بالالتزام بالسلطات الممنوحة لرئيس الوزراء.

– يتم مراقبة الاتفاق من قبل الأمم المتحدة والجماعة[2].

القرار رقم 1528 المعتمد في 27 فيفري 2004، يقرر إنشاء قوات من الخوذ الزرقاء تابعة للأمم المتحدة، هذا القرار يسمح للقوات الفرنسية باستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خاصة المساهمة بشكل كبير في الأمن العام لمنطقة نشاط القوات الدولية، والمساعدة في حماية المدنيين في مناطق انتشار قواتها منذ عام 2005م. استقرت الحالة الأمنية تدريجيا بفضل استئناف الجمهور السياسة والدبلوماسية فضلا على تواجد الدعم من طرف الأمم المتحدة، هذا سمح للقوات الفرنسية التقليل من عناصرها وتم تخفيض الجنود من 4000 إلى 3500 جندي فرنسي سنة 2006، بقيت الحلة مستقرة إلى غاية اتفاقية سام جديدة في واغادوغو في 4 مارس 2007، وهي تنص بشكل خاص على تفكيك منطقة الثقة تدريجيا[3].

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، فإن قوات الإيكواس واجهتها مجموعة من المشكلات أعمها: مشكلة التمويل التي تعرقل عمليات قوات الجماعة في كوت ديفوار، هذا ما أثار قلقا بشأن قدرة الجماعة على ادامة وجودها في كوت ديفوار، وهو أمر مقلق حسب رأيه خاصة بالنظر إلى تفاقم الأوضاع الأمنية بشكل أكبر[4].

---

[1] – بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**، ص351.

[2] – **مكان نفسه.**

[3] – République francais, ministere de la défense, dossier de presse « fin de l'opération licorne 22 Septembre 2002–21 janvier 2015 » p.p 3–5 sur : file:///C:/Users/hp/Downloads/Dp%20Linorne.pdf

[4] – الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت يفوار المقدم لمجلس الأمن، 04 نوفمبر 2003، ص11 (تم الإطلاع على الموقع في "05–01–2012) في:

http://deccess–adds–ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/588/76/IMG/NO358876.pdf?open Element.

تراوحت أدوات التدخل وجهود التسوية التي قامت بها الإيكواس في كوت ديفوار، بين جهود التسوية السياسية عن طريق الدبلوماسية والوساطة وذلك من خلال أجهزة خاصة بذلك (لجنة الاتصال، مجلس الوساطة والأمن بمستوياته الثلاث، لجنة الدفاع والأمن، مبعوث السكرتير الخاص)، كما تمثلت جهود التسوية العسكرية بمشاركتها في عمليات تحفظ السلام خلال قوات الايكوموق بالتنسيق مع المنظمات والدول المعنية مثل الأمم والإتحاد الافريقي من جهة وفرنسا من جهة ثانية بالنسبة للنزاع الإيفوري[1].

شكل رقم (04) توضح منطقة الثقة الفاصلة بين الأطراف المتنازعة في كوت ديفوار[2]

[1] – سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا– انموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا وكوت ديفوار، **المرج السابق**، ص121.

[2] – نجيب نايت عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص103

11- المطلب الثالث: تقييم العملية وأهم العقبات

- **الفرع الأول: تقييم العملية**

يعتبر تدخل الإيكواس لإدارة النزاع الإيفواري أمرا مشروعا من الناحية القانونية، صدر عن قمة الإيكواس بعد التشاور ووفقا لميثاقها، من أجل وقف انتهاك حقوق الإنسان في البلاد، والحد من انتشار الآثار الإقليمية للنزاع، خاصة اللاجئين، ومن خلال ما تم التطرق إليه واستعراضه، توصلنا إلى استخلاص بعض الملاحظات بخصوص الجهود المبذولة بشقيها الدبلوماسي والعسكري من قبل الجماعة في تسوية النزاع القائم في كوت ديفوار.

ومن أبرزها:

1- جهود الجماعة اقتصرت في بداية الأمر على التسوية السلمية بصورة كلية دون التسوية العسكرية، رغم ما اصطحب النزاع من عنف مسلح ما ساعد على تفاقم الأوضاع الأمنية وموصلة القتال.

2- لم تضع عقوبات اقتصادية على كوت ديفوار بهدف إرغام الرئيس غباغبو على التنحي عن الحكم.

3- اعتمدت متأخرا بإسناد من الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، فرضت عليها عقوبات تمثلت في اقفال البنوك الدولية وكاتبها في ساحل العاج، وتجميد أرصدة ساحل العاج لدى البنك المركزي لغرب افريقيا، لكنه رفض هذه الدعوات والعقوبات[1].

4- ضعف إمكانيات واحتياجات الجماعة مما يجعلها تستعين بالقوات الفرنسية والأمم المتحدة في عملية التسوية[2].

5- قضية الزعامة تعتبر نقطة سلبية، حيث أن تدخل قوات " الإيكواس " في النزاع الإيفوري كان من طرف خمسة دول فرانكفونية فقط.

6- مشكلة التمويل التي تواجهها الجماعة تؤثر بشكل سلبي من قدراتها كمنظمة إقليمية فرعية، خاصة على عمل قوات الايمولوج، لأنها تجد صعوبة في النقل فضلا عن بعض المشاكل اللوجستية التي تؤثر سلبا على عملياتها وسرعة تنقلها للميدان[3].

---

[1] – سيلا عسلان، ساحل العاج تطورات "أزمة ما بعد الانتخابات" وانعكاساتها على المسلمين قرات افريقيا، ع11، (جانفي، مارس 2002)، ص ص 46-59.

[2] – حسن بدر الشافعي، ج.س.ذ، ص361.

[3] – نجيب نايت عبد المجيد، ج. س. ذ، ص104.

7- عدم وجود هياكل مؤسسية للآلية الخاصة بمنع وتسوية وإدارة وحفظ السلام أدت إلى تأخر الجماعة في عملية التدخل، إذ أن تدخلها في أوانه كان من الممكن له أن يقلل من تدهور الأوضاع.

8- بروتوكول 1999 لم يكن له أي تأثير مباشر على إدارة النزاعات، بل كان محاولة للاستجابة للتحديات السابقة[1].

كل هذا لا يعني أن الجماعة فشلت في عملية فرص السلام، بل نجحت في بعض التدخلات سواء عند لجوئها إلى الخيار السلمي أو الخيار العسكري، حيث تدخلت قواتها لتجنب تصعيد النزاع.

- **الفرع الثاني: العقبات التي واجهتها الجماعة:**

واجهت الجماعة عقبات سياسية واقتصادية التي أثرت على فعاليتها على النحو التالي:

1- العقبات السياسية:

استمرار الخلافات السياسية بين قادة الدول الأعضاء داخل التكتل الواحد، تمثل هذا الخلاف بين الرئيس السنغالي آنذاك والرئيس التوجولي "أياديما" الذي كان يترأس الجماعة في بداية الصراع الإيفواري، حيث كان سبب الخلاف بينهما هو اختلاف وجهات النظر بشأن طرق تسوية هذا النزاع في المنطقة[2].

2- العقبات الاقتصادية:

أهم مشكلة اعترضت قوات الجماعة هي مشكلة التمويل، خاصة بعدما توقفت نيجيريا عن تقديم الدعم المالي لها، فكان هناك تراجع واضح لفعالية وأداء هذه القوات مما استدعى تدخل دولي لإعانتها بالإضافة إلى الاعتماد على التمويل الخارجي وصعوبة نقل القوات إلى مناطق النزاع[3].

3- العقبات العسكرية:

تأثرت الجماعة عسكريا بمجموعة من العقبات العسكرية أثرت في نجاحها، تتمثل في:

1- قلة عدد قواتها وضعف قدرتها التسليحية الذي أدي إلى تقليل فعاليتها إلى حد كبير.

2- تأخر انتشار قواتها في غير أوانه أدى إلى تدهور الأوضاع في شمالها، وتفاقهما في الغرب، خاصة بعد اتساع رقعة الحرب، وتعقيد عملية التسوية بعد بروز حركات التمرد.

3- ضعف العامل اللوجستي للقوات ساهم في تأخر وصولها وفي فعالية أدائها في الميدان.

---

[1] - **مرجع سابق**، ص105.

[2] - Fraicis LAOUPO, « la cote d'ivoire ou l »échiquier des énigmes Géopolitique Africaine », N13 (printemps 2004), p.p 175-188.

[3] - Cyril L.Obi ; « Communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest sur le terrain : Comparaison du maintien de la paix au Libéria en Sierrer leone, en Guinée Bissau et en cote d'ivoire », journal securité Africain, « V2, N 2-3 » (15 December 2009), p.p. 199-135.

4- غياب خطة موحدة للدعم اللوجستي بصورة تتناسب مع متطلبات القوات، فحصول القوات على هذا الدعم من القوى الخارجية يساهم في تقليل فاعلية هذه القوات، فهذا الإختلاف الكبير في مستوى وكم التسليح يؤثر سلبا على كفاءة وفعالية عمل القوات[1].

[1]- Ecowas, Report of the ecowas work shop, lessons for Ecowas Peacekeeping operations : 1990-2004,10-11/02/2005, p.p 32-33.

خاتمة

الخاتمة:

إن ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم عرضه في هذه المذكرة ، أن التحديات والعقبات التي تواجه عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في المجالين الأمني والاقتصادي كبيرة، وخصوصا ما تعلق بحل النزاعات وتسويتها، وبناءً على ذلك، فإن على الجماعة الاقتصادية وضعت خيارات استراتيجية مجدية، تؤسس فيها لبعض الأولويات، وتحدد بوضوح ما الذي يمكن إنجازه في المدة القصيرة، المتوسطة، الطويلة، في نطاق منع الصراع مستثنيةً الاستراتيجيات الخلافية، آخذة في الحسبان أكثر التهديدات للسلم والأمن في النطاق المكاني للجماعة، مع دمج وتوحيد الآليات والمؤسسات في كل المستويات وفي كل الدول الأعضاء، وأن تطور مؤسساتها لحفظ وبناء السام في إقليم الجماعة بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويعتبر تدخل الإيكواس لإدارة النزاع الإيفواري أمرا مشـــروعا، صـــدر عن قمة الإيكواس بعد التشـــاور ووفقا لميثاقها، من أجل وقف انتهاك حقوق الإنســـان في البلاد، والحد من انتشـــار الآثار الإقليمية للنزاع، خاصـــة اللاجئين، واقتصـــرت جهود الجماعة في بداية الأمر على التســـوية الســـلمية بصـــورة كلية دون التســـوية العســـكرية، رغم ما اصـــطحب النزاع من عنف مســـلح ما ســـاعد على تفاقم الأوضـــاع الأمنية، هذا ما دفع الجماعة للتدخل من خلال ارســـال قواتها لأجل عملية حفظ الســـلام، أهم هذه الأســـباب هو اســـتمرار النزاع بين (المعارضـــة الشـــمالية والتظاهرية)، وفشـــل الجهود الســـلمية والدبلوماســـية في تهدئة النزاع، حيث تم خرق اتفاق وقف إطلاق النار من كلا الجانبين، حيث ظهرت حركتي التمرد في الغرب، وسيطرتها على ماني وداناي الاستراتيجيتين، مما أستدعى عقد اتفاق لوقف اطلاق النار مع هاتين الحركتين، وضـرورة نشـر قواتها للفصـل بين أطراف الصـراع الثلاثة (الحكومة، متمردي الشمال، متمردي الغرب).

← **توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج ندرجها على النحو التالي:**

1- يعد إقليم غرب أفريقيا من أكثر أقاليم القارة الأفريقية التي تعرَّضت لاضطرابات داخلية، وانقلاباتٍ عسكرية، فقد شهد هذا الإقليم في سبعينيات القرن الماضي تهديدات مستمرة تمثلت في الهجمات العسكرية الدامية، والحروب بين الدول، ونزاعات الحدود.

2- إن التعاون بين الجماعة الاقتصادية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي تكوّن وبشكل رئيس في نطاق «عمليات حفظ السام »؛ لذلك فإن الدروس المستفادة من عمليات حفظ السام المشتركة يجب

أن تكون، وقبل كل شيء، موحدة كي يتم تحسين التنسيقات المستقبلية بين هذه المنظمات، وأن يشمل التنسيق كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

3- ينبغي على الأمم المتحدة أن تتعامل مع المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية انطلاقا من نظرة مرنة لتدابير الفصل الثامن للأمم المتحدة، بأن تعمل بشكل أكثر قرباً مع هذه المنظمات، بوساطة خلق عملية منسقة ومنظمة تتحدد في إطارها.

4- تعد عقبة التمويل من أهم العقبات التي تواجه الجماعة الاقتصادية وعملياتها فيما يتعلق بالسلم والأمن في الإقليم. فنقص الإمداد المالي والتمويني يعوّق فرص نجاحها، ويحول دون ممارسة الجماعة الاقتصادية لآلياتها في هذا الخصوص على الوجه الأكمل.

5- رغم طموحها الكبير في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول أفريقيا الغربية، ظلت الإكواس عاجزة عن تحقيق أهدافها بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تُعيق المسار التنموي لدول المنطقة، إلى جانب النفوذ الأجنبي في منطقة غرب أفريقيا الغنية بالمواد الأولية ومصادر الطاقة، وما يترتب عليه من علاقات تفضيلية تُعيق جهود الاندماج لاقتصادي البيني لصالح العلاقات بالقوى الاستعمارية التقليدية.

6- دخلت كوت ديفوار في صراع سياسي على السلطة بعد وفاة الرئيس هوفي بوانيه عام 1993 وشهدت حالة عدم استقرار سياسي بسبب الانقسامات الاجتماعية وتأثير التركيبة الاجتماعية ذات التقاطعات القبلية والعرقية، إضافة إلى الانقسامات الدينية والجهوية.

7- تعانى الدولة كوديفوار من وجود عجز في القوة المؤسسية اللازمة للتغلب على الانقسام العرقي، وعدم السيطرة على الأراضي وعدم وجود الدعم والشرعية من سكانها والمجتمع الدولي ، في الواقع يمكن القول ان من سمات الدولة الضعيفة انها لا تفشل فقط لمنع الصراع العرقي ولكنها تسهم أيضا في اندلاع أعمال العنف العرقية.

8- اعتبر تدخل الاكواس في النزاع الايفواري مشروعا من الناحية القانونية، حيث تم هذا القرار بعد التشاور بين أعضائها ووفقا لمبادئها، فالانقلاب الذي حدث حينها اعتبره الجماعة خرقا لأحد مبادئ الاتحاد الافريقي، الذي كان يقضي عن عدم جواز الإطاحة بالحكومات المنتخبة، فكان هناك اجماع من قبل رؤساء الدول الأعضاء على ضرورة التدخل عن طريق نشر قوات لتسوية هذا الصراع.

9- واجهت الاكواس مجموعة من المشكلات أهمها: مشكلة التمويل التي تعرقل عمليات قوات الجماعة في كوت ديفوار، هذا ما أثار قلقا بشأن قدرة الجماعة على ادامة وجودها في كوت ديفوار، وهو أمر مقلق خاصة بالنظر إلى تفاقم الأوضاع الأمنية في البلاد.

10- تراوحت أدوات التدخل وجهود التسوية التي قامت بها الإيكواس في كوت ديفوار، بين جهود التسوية السياسية عن طريق الدبلوماسية والوساطة وذلك من خلال أجهزة خاصة بذلك (لجنة الاتصال، مجلس الوساطة والأمن بمستوياته الثلاث، لجنة الدفاع والأمن، مبعوث السكرتير الخاص)، كما تمثلت جهود التسوية العسكرية بمشاركتها في عمليات تحفظ السلام خلال قوات الايكوموق بالتنسيق مع المنظمات والدول المعنية مثل الأمم والإتحاد الافريقي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1- الإقداحي هشام محمود، **تحديات الأمن القومي المعاصر**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

2- هالة جمال ثابت، "**الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا وإدارة الصراع في المنطقة**"، **في التكامل الإقليمي في افريقيا، رؤى وآفاق**- تحرير، محمد عاشور واحمد علي سالم، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005)، ص79.

3- الجميلي صدام، **الإتحاد الافريقي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

4- الدار أيفود، ترجمة: حسان البستاتي، **استراتيجية الاتحاد الافريقي**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

5- الحيالي نزار اسماعيل، **دور الاكواس في حل النزاعات في افريقيا**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2003.

6- اللاوندي سعيد، **القرن الحادي والعشرين ، بحث في استراتيجية الصراع من أجل الهيمنة على العالم**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب.س.ن).

7- الميلي محمد، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996.

8- النعامي صالح، **ثروات افريقيا واستشراف لمالاتها**، الجزيرة: مركز الجزيرة للدراسات، دار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

9- السيد حسن عدنان، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار أمواج للنشر، ط1، 2003.

10- القتلاوي حسين، **الجماعة الاقتصادية لدور غرب افريقيا**، عمان: دار الثقافة، ط1، 2006.

11- الرشدان عبد الفتاح، **تحدي الامن في افريقيا**، أبوظبي، مركز الإمارات، للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1998.

12- بيليس جون وستيف سميث، ترجمة: **مركز الخليج للأبحاث، الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، عولمة السياسة العالمية**، دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2004 .

13- بريجنسكي زيبيغنيو، ترجمة: عمر الأيوبي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، بيروت: دار الكتاب العربي،2007 .

14- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ترجمة: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، الكويت: كاظمة النشر والتوزيع، 1985 .

15- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007 .

16- شكري محمد عزيز، **الافاق والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت: عالم من المعرفة،1987.

ب- المجلات والدوريات:

17- عن جليل زيد المرهون، **قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي**، النسخة الاكترونية لصحيفة الرياض العدد: 13780، 17 مارس 2006م.

18- **المنظمات الإقليمية في نظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص21.

19- أنس صقر أبو فخر، **دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS في حل وتسوية النزاعات في اقليمها**، كلية الحقوق، جامعة دمشق السويداء (سوريا: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 12 العدد 1، ص 2015) .

20- دنيا فياض طعان تحرير جورج مغامس، **ساحل العاج دراسة في الجيوبوليتيكا**، لبنان، جامعة سيجة اللويزة، مركز دراسات..... اللبناني، ط1، سنة 2007.

21- خالد حنفي علي، **محنة الديمقراطية في ساحل العاج**، مصر، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، المجلد 101، جانفي سنة 2003، ص144.

22- سماح سيد احمد المرسي، **التكامل الإقليمي مآلية لتعزيز السلوك والأمن في افريقيا (مع إشارة خاصة لدور الإيكواس في غرب افريقيا)**، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لشباب الباحثين في قضايا السلم والأمن في افريقيا، مصر، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، سنة .2002.

23- عبد الرزاق جامع خيري، **مشكلة الحكم في ساحل العاج**، دراسات دولية، العدد 54، 1 أكتوبر 2012.

24- يحي زعفر، **الانقسام الاجتماعي والصراع على السلطة في كوت ديفوار**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة أكلي امحند أولحاج، البويرة، المجلة 12 العدد: 02، سنة 2020.

25- أحمد مصطفى نبيل، "أخيرا أوروبا على مائدة الأطلسي"، **مجلة الدفاع**، العدد11، القاهرة: (د.س.ن)،1995 .

26- أحمد عمر يحي، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر دراسة حالة الجزائر"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، العدد2387، السودان: المكتبة الوطنية، جامعة الزعيم الأزهري،2015 .

27- المصري خالد، "**النظرية البنائية في العلاقات الدولية**"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الثاني، دمشق: كلية العلوم السياسية، 2014 .

28- العمار منعم، "في معنى التدخل دراسة تحليلية للتدخل الأمريكي في الخليج العربي"، **مجلة أم المعارك**، العدد7، بغداد: مركز أبحاث أم المعارك، 1996 .

29- العمري صالحة، "جريمة غسل الأموال وطرق مكافحتها"، **مجلة الإجتهاد القضائي**، العدد الخامس، بسكرة: مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، 2018 .

30- الشاهد جاسر،" تأثيرات استراتيجيات الدول الكبرى في افريقيا ،**مجلةالسياسة الدولية**، العدد129، القاهرة:(د.د.ن)، 1997 .

د- الرسائل الجامعية الغير منشورة:

31- سامي بخوش، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا- أ نموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا وكوت ديفوار**- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر باتنة. تخصص: إدارة دولية، 2011، 2012 ص.57.

32- بوزيد أوسامة، **الامن في افريقيا: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط2001-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 .

33- بن حسين سليمة، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب افريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013 .

34- داودي هشام، **الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأورو أمريكي على المنطقةالمغاربية**، رسالة ماستر غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015 .

35- مصطفى دلة أمينة، **الدراسات الأمنية النقدية**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013 .

36- قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- باللغة الانجليزية:

37- Barry Buzzan, **People state and fear,The national security in problem ininternational**, London :wheatheaf, 1983.

38-Barry Buzzan, **New patterns of global security international affaires**, London :proyaintitude of international affaires,1994.

39-Karen Mingst, **Essentials of international relations**, Norton, London,2011.

40-Kaplan, Morton, **The national for natoeuropean collective securitypastand future**, washington : stanforduniversitypress, 1993.

41-Oliver Richmond, Broadening concepts of security in the post-cold war : implication for the EU and the Mediterraneanregion, in :

http://www.Edgac,UK/publications.(26/03/2000).

42-Annie Zwang, **Les etats –unis et le monde :Rapports de puissance**, Paris edition ellipes,2000.

43-Andree.U.Kozyren, **La russie et l'otan un partenariat pour une europe unie etpacifique,revue de l'otan**, N4, aout 1999.

44-Charles-philippe David, Jean Jaques Roche, **Theories de la sécurité : définition approches et concept de la sécurité international**, paris :Edition Monthrestien,2002.

45-Emilie Robert Perrin , Les grand problemesinternatiobaux, Paris, editionmassont, 1994.

46- Osce Bulletin, **Recherche le dialogue sur la question d'afrique**, vienne,vol 5,n2, secrétariat de l'organisation pour la sécurité et coopération en europe.

47-Pierre Willa , **l'afrique come espace invente**,jean- monetworking paper,n25, 1999.

48-Nations unis, bureau sous régional de l'afrique de l'ouest, commission économique pour l'afrique evaluation des proprés realisés l'intégration régional de la CEDEAO, Mai, 2015, p37.

49- William NHARA, conflict Management and peace operations: the role of the organization of African Unity and Subregional organization, (preatria: Institute for Security Stuchies, 1998), P.9.

50- Fernada FARIDA, Crisis management in Sub-Saharan Africa: the role of the European Union, (Paris: The European Union Institute for Security Studies, 2004), p.15.

51- Abdoulay Fall, « Ecwas Mission in cote d'Ivoire : partership for peace ; www.invent.org/of texte/military/fall.htm.p1.

- Ecowas press Releases : Ministers of security Council call for urgent Resumption of Disarmanent n Liberia, No24. 19 March 2004.

52- Essier ABEL ESSIEN, les 20 and de la réversion du traite et les 40 and de la Communauté Economique des etats de l'afrique de l'ouest (CEDEAO). Un 53-rapport sur l'intergration en Afrique de l'ouest, compredre l'integration régionale en Afrique de l'ouest, une …… et comperative, (université bonn n17,2014, p.p 12-13.

54- FESTUS OKLOKOand other, ECOWAS regional strategic plan files/ final- parfit, p(24/03/2020).

55- ECOWAS tdrarer, revised treaty, (cotonou : 24-07-1993),p p 7-7. In : http://www.ecowas.int/wp-content10/uploads/2015/01/revised-treaty.pdf.

56- ECOWAS Tcharter, revised treaty, (cotonu : 24-07-1993), p p7-7. In: http://www.ecowas.int/wp-content10/uploads/2015/01/revised-treaty.pdf.

57- Habu Shabu GALADIMA, sub-regional security cooperation and conflict management in west Africa: the ECOMOG experience; doctorat thesis (university of Jos (Nigeria), department of political science, 2006), p.p117.179

- المواقع الإلكترونية:

58- Odobo Samuel Osagie, and others, Analysis of ECOWAS institutional Framework of conflict Management: Mediterranean Journal of Social Sciences,(Nigeria: Institute for peace and strategic Studies, V8 N6, November 2017), p.145. for more details see; **http://archive.science.com/MJSS/mjss.2017.8.issue-6/mjss-2017-0051-mjss-20170051.pdf**

(the site was viewed on 22/04/2020)

59- ECOWAS Commission, protocol relating to the mechanism for conflict prevention, management, resolution, peace-keeping-and security, (lome: 10-12-1999), p.5. for more details see: **http://www.zif-berlin.org/fileachminuploads/analyse/doknote/ECOWAS-protocol-conflict-prevention.pdf**

60- Peter A.Jenkis, The Economic Community of West African States and The Regional Use of force, (V2, N35,Mars 2008), p.335. **In http://djilp.org/wp-content/uploads/2011/08/the-economic-community-of-west-african-states-regional-use-force-peter-a-jenkis-pdf**

61- Halina Ahmed, le diplomate présentue et la médiation dans le contexts de la CEDEAOm contexte juricticque et normatif (Abija, peuriees 2018), p.p12.13

62- Union européén, rapport final éléction présidentielle 31 octobre-28 november 2010, mission d'observation éléctorale de l'union européen, p.p 44-48 sur : **http://www.eods.eu/library/FR%20/VORY%COAST%2025.01.2011-fr.pdf**

63- -Géographie Humaine, à la découvert de la cote d'ivoire sur: **https://sites.google.com/site/aladecouvetedlacotedivoire/matiere-4** (12/06/2020).

64 - Françris ROUBAUD, la crise d'en-basa abidjan ; ethnicité, gouvernance et démocratice sur:https://www.researchgate.net/publication/44961657-la-crise-vue-d'en-bas-a-abidjan-ethncité-gouvernance-et-democratie (12/06/2020).

http://deccess-adds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/588/76/IMG/NO358876.pdf?open

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان	--
الاهداء	--
مقدمة	أ
الفصل الأول: آليات التسوية الجماعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	
تمهيد الفصل	03
المبحث الأول: نشأة المنظمة وأهدافها.	04
– المطلب الأول: الخلفية التاريخية والنشأة المؤسساتية للمنظمة.	04
– المطلب الثاني: أهداف ومبادئ المنظمة.	07
– المطلب الثالث: الهيكل المؤسسي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	10
المبحث الثاني: آليات إدارة النزاعات وحفظ الأمن والسلام في غرب افريقيا. – المطلب الأول: نظام الأمن الجماعي	13
– المطلب الثاني: آليات التعاون الأمني في إطار الإيكواس	16
– المطلب الثالث: قوات الجماعة الاقتصادية لمراقبة إطلاق النار	22
الفصل الثاني: تكييف آليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إدارة النزاع الإيفواري	
تمهيد الفصل.....	33
المبحث الأول: النزاع في ساحل العاج: الإيطار الكرونولوجي والأسباب.	34
– المطلب الأول: جيوبوليتيك كوت ديفوار (مدخل عام).	34
– المطلب الثاني: نشأة النزاع بين تداول السلطة والأزمات السياسية.	37
– المطلب الثالث: أسباب النزاع في كوت ديفوار.	41
المبحث الثاني: تدخل منظمة الإيكواس في النزاع الإيفواري.	45
– المطلب الأول: مشروعية تدخل الاكواس في النزاع الإيفواري.	48
– المطلب الثاني: جهود وأدوات منظمة الإكواس لتسوية النزاع في كوت ديفوار.	49
– المطلب الثالث: تقييم العملية وأهم العقبات.	56
الخاتمــة والاستنتاجات.....	60
قائمة المراجع.....	64
فهرس المحتويات.....	--
ملخص الدراسة بالعربية ولإنجليزية.....	--

الملخص:

يعتبر موضوع التكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية متغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد، إذ مر الاقتصاد العالمي بمرحلة مهمة تتمثل في زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الذي جعل العديد من الدول تتعاون فيما بينها في إطار اتفاقيات اقتصادية ذات أشكال مختلفة لتتوسع فيما بعد لتحقيق التكامل والاندماج، في حين، كانت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية في القارة الإفريقية بشكل عام غير مستقرة و هشة جراء الحروب والنزاعات الداخلية التي شاهدتها المنطقة، حيث أدت هذه الظروف بمعظم الدول الإفريقية إلى التفكير في إنشاء تكتلات إقليمية لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية في أقاليمها الجغرافية خاصة في ظل تراجع الاهتمام الدولي بها، ومن هذا المنطلق، شهدت المنطقة الغربية للقارة الإفريقية سنة 1975 الانطلاقة الأولى لإنشاء تكتل إقليمي اقتصادي سمي "بالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقية" (الإيكواس)، ذو طابع اقتصادي بحت، ولكن سرعان ما تغيرت الأهداف التي أنشئت من اجلها بتغير المعطيات الأمنية و بالتالي تجاوز تلك الأهداف الاقتصادية إلى ما هو ابعد "الأمن الجماعي و الاستقرار السياسي للإحلال السلم والأمن في المنطقة" وذلك بتعديل المعاهدة المنشئة للجماعة مطلع التسعينات من القرن الماضي بإصدار المعاهدة المعدلة عام 1993 م بغية إيجاد الحلول للصراعات المسلحة و غيرها من الأزمات السياسية في فضائها الإقليمي و القيام بمهام حفظ السلام ما يتناسب مع إمكانيتها المادية و اللوجيستية والعمل على التنسيق بينها و بين الهيئات الدولية على غرار الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي، ومن بين الحالات التي تدخلت فيها المنظمة تطرقنا لحالة كوديفوار والتي من خلال هذه الدراسة تبين أن أسباب النزاع في كوت ديفوار تعود بالدرجة الأولى إلى أسباب إثنية ودينية وسياسية مما فتح السباق بين المجموعات المتعارضة للوصول إلى السلطة مهما كلف ذلك من خسائر بشرية ومادية، في حين كان دور الجماعة في تسوية هذا النزاع دورا محوريا من خلال تفعيل الجهود الدبلوماسية والعسكرية.

Abstract :

The topic of regional union in the African continent has become an important variable from the variables of the new world order, as the global economy has gone through an important stage represented in increasing the degree of economic openness that made many countries cooperate with each other within the framework of economic agreements of various forms to expand later to achieve integration And integration, while the economic, political, security and social conditions in the African continent in general were unstable and fragile as a result of the wars and internal conflicts that the region witnessed, as these conditions led most African countries to think about establishing regional blocs for the purpose of achieving economic development in their geographical regions, especially in The international interest in it has declined, and from this point of view, the western region of the African continent witnessed in 1975 the first launch of the establishment of a regional economic bloc called the “Economic Community of West African States” (ECOWAS), of a purely economic nature, but soon the goals for which it was established changed with the change of The security data and thus transcend those economic goals to what is beyond "collective security and political stability to bring peace." and security in the region” by amending the treaty establishing the group at the beginning of the nineties of the last century by issuing the amended treaty in 1993 AD in order to find solutions to armed conflicts and other political crises in its regional space and to carry out peacekeeping tasks commensurate with its material and logistical capabilities and work on coordination between them and Between international bodies such as the United Nations and the African Union, and among the cases in which the organization intervened, we discussed the case of Côte d’Ivoire, which through this study shows that the causes of conflict in Côte d’Ivoire are primarily due to ethnic, religious and political reasons, which opened the race between opposing groups to reach power Whatever the cost of human and material losses, while the role of the group in settling this conflict was a pivotal role through the activation of diplomatic and military efforts.